

توجيه (ما) في الشواهد القرآنية عند خليل البصير (ت ١٧٦هـ) في الدرر المنظومة والصرر المختومة

زهراء سعد الدين شيبث
قسم اللغة العربية كلية التربية الأساسية
(قدم للنشر في ٧/٤/٢٠٢٣ ، قبل للنشر في ٢٨/٥/٢٠٢٣)

ملخص البحث

يتناول البحث الشواهد القرآنية التي اشتملت على لفظ (ما) في أرجوزة (الدرر المنظومة والصرر المختومة) للخليل البصير (ت ١٧٦هـ)، وتتحدد مهمة البحث في بيان توجيه البصير لـ(ما) في السياق القرآني، إذ وقفنا على تسعة وسبعين نصًا قرآنيًا فيه اللفظ المذكور، وقد توزّع بين الحرفية والاسمية، توافقًا مع النحويين، ووقفنا أصحابنا إزاء تلك الشواهد موجّهاً (ما) فيها، وقد تبّنى وجهًا واحدًا بحسب السياق الوارد فيه، وهو – في الغالب- الوجه الأظهر أو الذي يتوافق مع ظاهر النصّ، بخلاف المفسّرين الذين توسّعوا في بيان الأوجه المحتملة في (ما)، فجاءت معالجتنا ببيان توجيه البصير أولاً ومن ثمّ الوقوف على رأي المفسّرين؛ لتتضح حجة البصير في اختيار الوجه .



Guidance (Ma) in the Quranic Evidences by Khalil Al-Basir (d. 1176 AH) In the system pearls and sealed urns

Zahra Saad Eddin Chet

Department of Arabic Language, College of Basic Education

Abstract

The research deals with the Qur'anic evidence that included the word (ma) in Urjouzah (Al-Durar al-Mandoumah wa al- Surar al-Makhtoumah) by Khalil al-Basir (d. 1176 AH). The research aims to clarify al-Basir's direction of (ma) in the Qur'anic context, as we came across seventy-nine Qur'anic texts in which the aforementioned word was distributed between the literal and the nominal, in agreement with the grammarians. Al- Basri adopted one aspect according to the context contained in it, and it is - mostly - the most apparent aspect or that corresponds with the apparent meaning of the text, unlike the commentators who expanded in explaining the possible aspects in (ma). So, our treatment came by clarifying the direction of al-Basir first and then standing on the opinion of the commentators; To make the argument clear in choosing the aspect.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمداً طيباً مباركاً فيه والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعدُ :

فيعُدُّ علم النحو من العلوم التي حظيت باهتمام الدارسين؛ لما يقدّمه من خدمة كبيرة في حفظ الألسن من الخطأ والزلل، وإسهاماً ماثراً في خدمة لغة القرآن الكريم ورغبةً في الوقوف على أعمال لم تمرّ عليها أقلام الدارسين ارتأينا أن يجمع البحث الهدفين، من خلال استقراءنا لمؤلفات نحوية استهوى فكرنا متابعة الأراجيز النحوية التي تهدف إلى تيسير قواعد النحو لدى طالب العلم بما تمتاز به من الإيجاز وسهولة العبارة، فوقع الاختيار على أرجوزة بعنوان (الدرر المنظومة والصرر المختومة) لخليل البصير (ت ١١٧٦هـ) وهو من أعيان علماء الموصل في القرن الثاني عشر، ومن خلال قراءتها استوقفنا خصوصيتها، إذ كان أسلوبها مغايراً لما نجده في بقية الأراجيز، إذ خصّها صاحبها بالحديث عن حروف الجرّ واستعمالات (مَنْ) و(ما) فحسب، وكان مفرداً في الاستدلال فيها، وانحصر ذلك عنده بالشواهد القرآنية وبعض القراءات، فنجده يذكر أحيانا في البيت الواحد شاهدين أو أكثر، فزادت رغبتنا في تلمس النحو من خلال هذه الأرجوزة، للوقوف على ما قدّمه هذا العالم الموصل المتأخر من علم، فاخترنا الأبيات التي تحدّث فيها عن (ما)، وجاء عنوان البحث موسوماً ب(توجيه (ما) في الشواهد القرآنية عند خليل البصير (ت ١١٧٦هـ) في الدرر المنظومة والصرر المختومة)؛ لما اشتملت عليه (ما) من تنوع في السياقات ممّا شكّل تنوعاً في دلالتها.

وكان منهجنا في العمل وصفيّاً تحليليّاً؛ إذ بيّنا الوجه الدلالي الذي ارتضاه البصير من خلال وقوفه على الشاهد القرآني، ومن ثمّ بيان توجيه المفسّرين الذين تناولوا الشاهد بالتفصيل؛ ليتبيّن لنا حجّته في اختيار الوجه لكلّ سياق قرآني، واقتضت طبيعة الدراسة تقسيمها على تمهيد خصصناه للحديث عن المؤلّف والمؤلّف ومبحثين، جعلنا المبحث الأول بعنوان (توجيه ما الحرفية عند خليل البصير)، واشتمل ذلك على ثلاثة مطالب، الأول: (ما) للنفي والجحود، والثاني: (ما) المصدرية والظرفية، والثالث: (ما) الزائدة والكافّة، أمّا المبحث الثاني فجاء بعنوان (توجيه ما الاسمية عند خليل البصير)، واشتمل على أربعة مطالب، الأول: (ما) الموصولة، والثاني: (ما) الموصوفة والتامة، والثالث: (ما) الاستفهامية، والرابع: (ما) الشرطية .

وأنهينا البحث بخاتمة ومن ثمّ ثبت بالمصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في الدراسة والحمد لله أولاً وآخراً .

التمهيد

نبذة عن المؤلف والمؤلف

خليل بن علي بن إسماعيل الموصلية البصير^(١) من أعيان علماء الموصل في القرن الثاني عشر ولد في مدينة الموصل سنة ١١١٢هـ، ينتمي إلى أسرة آل الفخري الحسينية الأعرجية المشهورة بالأدب والفضل، رغب في العلم وهو مكفوف، فأكبّ على شيوخ الموصل وغيرهم من فقهاء وأدباء وقراء، وجاب مدن العراق ورحل إلى بلاد الشام والروم، وقصد مجالس الولاة والأدباء والشعراء؛ طلباً للعلم حتى أجاد الشيء الكثير في علوم عصره ، فبرع في النحو والصرف والبلاغة وفي العلوم العقلية، امتاز بحافظته القويّة وسرعة تلقيه للعلم عن طريق السماع، وكان يحفظ الصفحة الواحدة مرة أو مرتين، وكان أول ما حفظه القرآن الكريم فأجاده ووعاه وأتقن كثيراً من علومه^(٢)، وصفه معاصروه بالمعري؛ لحدّة ذكائه ووافر اطلاعه على الآداب العربية والتركية والفارسية، ولقبوه بالفيلسوف الشاطبي الأندلسي؛ لإتقانه علم الكلام وعلم الفلسفة، قصده الطلاب للأخذ عنه والاستفادة من علمه، قال عنه العمري: " جمع أنواع الفنون وحفظ القرآن الكريم بالطرق السبعة، وكان عارفاً باللغة العربية مقصود الطلاب ، ظريف المحاضرة لطيف المناقشة بديع صنع النثر والنظم قويّ الحفظ سليم الخيال والفكر"^(٣).

يعدّ البصير من الشعراء البارزين في عصره، نظم الشعر باللغات الثلاث العربية والفارسية والتركية، وقد أشاد بشعره معاصروه من الأدباء والشعراء، امتاز شعره بسلاسة ألفاظه ووضوح معانيه وبساطة أسلوبه فضلاً عن خلوه من التكلّف البغيض، وهو لا يميل فيه إلى المحسنات البديعية إلاّ بقدر ما تقتضيه الحالة، كان يميل فيه إلى ترصيع أغلب نظمه بآيات من القرآن الكريم أو يعمد إلى التشطير والتخميس والاقتباس^(٤).

(١) ينظر في ترجمته : الروض النضر في ترجمة أدباء العصر - عصام الدين العمري: ٣٤٧/١، وسلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر - محمد خليل المرادي: ١٠٢/٢، ونقباء الموصل - وليم قاسم: ٢٨٢-٢٩٣ ، والأعلام - الزركلي: ٣٢٠/٢.

(٢) نقباء الموصل : ٢٨٤/٤

(٣) الروض النضر: ٣٤٧/١

(٤) ينظر: نقباء الموصل: ٢٨٥/٤، ٢٩٣.

له قصائد وأراجيز كثيرة عالج فيها أغراضًا عدّة، فنظم في الحماسة، والقومية، والمديح، والعتاب، والرثاء والغزل والحكمة، فضلًا عن الشعر التعليمي، وقد تمثّل ذلك بأرجوزته التي أسماها (الدرر المنظومة والسرر المختومة)، وهي أرجوزة في علم النحو تقع في ثلاثمئة وتسعة عشر بيتًا من الرجز، اشتملت على مباحث تتعلق بحروف الجرّ وأحوالها فضلًا عن (ما) و(مَنْ) واستعمالهما، فيها عرضٌ مبسّط لأحكام النحو، فهي عظيمة الفائدة لطلاب العلم، حقّقها الأستاذ الدكتور عماد عبد السلام رؤوف ونشرها في مجلة المجمع العلمي العراقي، وقد نهج السيد خليل في أرجوزته أسلوبًا جديدًا في التمثيل والاستشهاد، إذ إنّه لم يلجأ إلى شواهد من الشعر العربي القديم كما هو المعتاد في الأراجيز النحوية المعروفة بل عمد إلى القرآن الكريم يستخرج من آياته أمثلة على ما يجيء من قواعد وأحكام حتى أنّها تضمّنت على ما يزيد على ثلاثمئة مثال مقتبس من القرآن الكريم فكان يذكر في البيت الواحد شاهدًا أو ثلاثة فأكثر بحسب مقتضاه.

وقد تعددت الشواهد القرآنية المتضمّنة لفظ (ما) التي أوردها خليل البصير في أرجوزته - وهي مدار الدراسة- فاشتملت على تسع وسبعين آية، ذكرها ضمن استعمال (ما) حرفًا تارة واسمًا تارة أخرى وهو في هذا لم يخالف جمهور النحويين، وقد أدرج الشاهد القرآني بحسب سياقه ضمن وجه واحد ل(ما).
توفي خليل البصير سنة ست وسبعين ومائة وألف عن عمر يناهز اثنين وستين عامًا، وهو التاريخ الذي توفي فيه معاصره الوزير راغب باشا فدُفن في مدينة الموصل^(١).

المبحث الأول

توجيه ما الحرفية عند خليل البصير

أورد البصير شواهد قرآنية اشتملت على (ما) الحرفية التي يراد بها ما يكون معناها في غيرها، وقد تنوّعت توجيهاته لها بحسب السياق الواردة فيها، فكانت عنده على ستة أقسام، النافية، والزائدة، والظرفية، والجحود، والكافة، والمصدرية^(٢)، وهو في ذلك قد تابع من سبقه من النحويين مع تفصيل في ذلك، فما ذكره غيره أنّ (ما) الحرفية تكون على ثلاثة أنواع: النافية، والمصدرية زمانية وغير زمانية، والزائدة^(٣)، وزاد الرّماني (ت٣٨٤هـ) نوعين، أحدهما: المسلطة، وخصّ بذلك دخول (ما) على (رُبّ) التي تدخل على اسم نكرة، إذ تسلّطها للدخول على الأفعال، والثاني:

(١) ينظر: نقيب الموصل: ٤/٢٩٣. 1)

(٢) ينظر: الدرر المنظومة: ٢٤٠-٢٤٥. 2)

(٣) ينظر: معاني الحروف - الرّماني: ٦١-٦٣، والجنى الداني - المرادي: ٣٢٥، ومغني اللبيب - ابن هشام: ١/٤٣٦-٤٥٠. 3)

المغيّرة، وخصّ بذلك (لو) التي تدلّ على امتناع شيء لامتناع غيره، فدخل (ما) عليها يغيّر معناها إلى التحضيض^(١). والملاحظ أنّ صاحبنا كان أكثر دقة في تمييز السياقات التي ورد فيها الشاهد القرآني، فذكره الزائدة والكافة مثلاً دليل دقته، إذ خصّ الأول بـ(ما) التي تزداد فحسب دون أن يكون لها تأثير في منع ما قبلها من العمل فيما بعدها بخلاف الكافة، وسنفضّل الكلام على ذلك. ولوجود التقارب بين الأنواع في الدلالة ارتأينا تقسيم المبحث على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: (ما) للنفي والجود^(٢)

ذكر البصير أنّ (ما) تجيء للنفي وللجد، مع التمييز بينهما، فخصّ الجد بـ(ما) الداخلة على (كان) التي يقترن خبرها بـ(لام) تسمى عند النحويين (لام الجود)^(٣)، وجعل النافية داخلة على الأفعال تارة وعلى الأسماء تارة أخرى، أمّا غيره فقد عدّوا (ما) نافية في الأحوال الثلاث^(٤)، وبالرجوع إلى كتب اللغة وجدنا أنّ النفي في اللغة نقيض الإثبات، والجد نقيض الإقرار، قال الجوهري (ت ٣٩٥هـ): " الجود : الإنكار مع العلم، يقال: جَدَّهُ حَقَّهُ يَجْدُهُ جَدًّا وَجُحُودًا"^(٥)، وعدّ ابن منظور (ت ٩١١هـ) هذا المعنى اللغوي مرادفًا لمعنى النفي، إذ قال: " نَفَى الشَّيْءُ نَفْيًا: جَدَّهُ، وَنَفَى ابْنَهُ، أَي: أَنْكَرَ نَسَبَهُ إِلَيْهِ"^(٦)، ومع هذا التوافق وجدنا الخليل (ت ١٧٥هـ) يستعمل المصطلحين في قوله: " لا حرفٌ يُنْفَى بها وَيُجَدُّ"^(٧)، ومعلوم أنّ التعاطف يقتضي المغايرة بين المتعاطفين، بمعنى أنّ النفي غير الجد، وقد أكد ذلك الجرجاني (ت ٨١٦هـ) فقال: "الجد ما انجزم بـ(لم) لنفي الماضي، وهو عبارة عن الإخبار عن ترك الفعل في الماضي، فيكون النفي أعمّ منه"^(٨)، وذكر أحد الباحثين أنّ النفي يُطلق على كلام النافي إن كان صادقًا ويطلق الجد على كلامه إن كان كاذبًا أو مُنكَرًا^(٩)، ولا نجزم بأنّ هذا هو مراد البصير، لذا سنعرض الشواهد عنده على وفق تصوّره:

(1) ينظر: معاني الحروف: ٦٣ . I

(2) ينظر: الدرر المنظومة والصرر المختومة: ٢٤٢، ٢٤٠. 2

(3) ينظر: الجنى الداني: ١٥٧، وتمهيد القواعد - ناظر الجيش: ٤١٦٨/٨، وهمع الهوامع-السيوطي: ٢٩٨/٢.

(4) ينظر: الجنى الداني: ٣٢٥ . 4

(5) الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): ٤٥١/٢، وينظر: لسان العرب - ابن منظور: (جد): ٣/ ١٢٩ . 5

(6) لسان العرب: (نفي): ٣٩٣/١٥ . 6

(7) كتاب العين: ٣٤٩/٨ . 7

(8) التعريفات: ٦٥ . 8

(9) أساليب النفي في القرآن - أحمد ماهر البقري: ١٢ . 9

أولاً : (ما) النافية العاملة عمل (ليس)

وهي (ما) التي أعملها الحجازيون في المبتدأ والخبر؛ لشبهها بـ(ليس) في دلالتها على النفي، وفي كونها لنفي الحال غالباً، إلاّ إنهم اشتروا في عملها شروطاً، أحدها: تأخر الخبر إلاّ إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، والثاني: بقاء النفي، والثالث: ألاّ تعقبها (إن النافية)، أمّا بنو تميم فقد أهملوها؛ لأنّها حرف غير مختصّ، والأصل في الحرف غير المختصّ ألاّ يعمل، وهو القياس^(١).

وقد استدلّ البصير على (ما) العاملة عمل (ليس) بقوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [سورة يوسف: ٣١]، إذ وجّه (ما) في السياق المذكور على أنّها نافية، وهو رأي جمهور المفسرين^(٢)، فهي عاملة الرفع في (هذا)، والنصب في (بشراً)، خلافاً للفرّاء (ت٢٠٩هـ) الذي يرى أنّ (بَشَرًا) منصوب على حذف الباء، إذ قال: "نصب (بشراً)؛ لأنّ (الباء) قد استعملت فيه، فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلاّ بالباء، فلمّا حذفوها أحبّوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك، إلاّ ترى أنّ كلّ ما في القرآن أتى بالباء إلاّ هذا وقوله: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [سورة المجادلة: ٢]، وأمّا أهل نجد فيتكلّمون بالباء وغير الباء فإذا أسقطوها رفعوا، وهو أقوى الوجهين في العربية"^(٣). وقد أكّد ذلك القرطبي (ت٦٧١هـ)^(٤)، وقال أبو حيّان (ت٧٤٥هـ): "والكثير في لغة الحجاز إنّما هو جرّ الخبر بالباء، فتقول: ما زيدٌ بقائمٍ ، وعليه أكثر ما جاء في القرآن"^(٥)، ونكر ابن عطية (ت٥٤٦هـ) أنّ لغة بني تميم الرفع إلاّ أنّ هذه الآية لم تُقرأ به^(٦) ، وفي هذا مخالفة للزمخشري (ت٥٣٨هـ) الذي قال: "ومنّ قرأ على سليقته من بني تميم قرأ (بَشَرًا) بالرفع، وهي قراءة ابن مسعود"^(٧)، وحكى الكسائي (ت١٨٩هـ) أنّها لغة تهامة ونجد^(٨)، وقال ابن عاشور (ت١٣٩٣هـ): "وقولهن: (ما هذا بشراً) مبالغة في فوّته محاسن البشر، فمعناه التفضّل في محاسن البشر"^(٩). ومن هنا يتبيّن أنّ الخلاف بين المفسرين

-
- (1) ينظر: المقتضب- المبرّد: ١٨٨/٤-١٨٩، وارتشاف الضرب - أبو حيّان: ١٠٣/٢، والجنى الداني: ٣٢٥-٣٢٩. 1.
 - (2) ينظر: إعراب القرآن- النحاس: ١٣٩/٢، والمحرر الوجيز- ابن عطية: ٢٤٠/٣، والبحر المحيط - أبو حيّان: ٢٠٤/٥. 2.
 - (3) معاني القرآن: ٣٥٤/١. 3.
 - (4) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٥٥/٩-١٥٦. 4.
 - (5) البحر المحيط: ٣٠٤/٥. 5.
 - (6) ينظر: المحرر الوجيز: ٢٤٠/٣. 6.
 - (7) الكشاف عن حقائق التأويل: ٥١٤. 7.
 - (8) ينظر: إعراب القرآن - النحاس: ٣٢٧/٢. 8.
 - (9) التحرير والتنوير: ٥٦/١٢. 9.

وقع في كون (ما) في السياق المذكور عاملة النصب أم لا؟ أمّا كونها نافية فلا خلاف في ذلك، وبهذا يكون توجيه البصير موافقاً للإجماع.

ثانياً : (ما) النافية غير العاملة

وهي التي لم تعمل عمل (ليس)؛ لفقدها شرطاً من شروط عملها، واستدلّ البصير على ذلك بشاهدين، أمّا الأول فهو قوله تعالى: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [سورة المائدة: ٧٥]، موجّهاً (ما) بأنّها نافية أمّا كونها مهملة؛ لانتقاض نفيها بـ(إلا) فلم يصرّح بذلك، وعليه يكون لفظ (المسيح) مبتدأ خبره (رسولاً)^(١)، إذ أُثبتت للمسيح الرسالة بصورة الحصر، وهو قصر الموصوف على الصفة، فالمسيح مقصور على صفة الرسالة لا يتجاوزها إلى غيرها وهي الألوهية^(٢)، والمعنى: ما المسيح بن مريم شيء ممّا تدّعيه النصارى من كونه إلهاً بل هو رسول من جنس الرسل الذين خلوا وتقدّموا^(٣)، وجملة (قد خلت) صفة لـ(رسول)^(٤)، وأمّا الشاهد الثاني فهو قوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾ [سورة الرعد: ١١]، والمعنى: ليس لهم ملجأ يلجأون إليه، وقيل: والٍ بمعنى: ناصر ينصرهم ويمنع العذاب عنهم^(٥)، ف(ما) عند البصير نافية، وقد تقدّم فيها الجارّ والمجرور (لهم) وهو متعلّق بخبر مقدّم على المبتدأ المسبوق بـ(من) الزائدة وهو (من والٍ)^(٦)، وقد اختلف النحويون في إعمال (ما) إن تقدّم الخبر وكان (شبه الجملة) فقيل: إنّها عاملة؛ بحجّة التوسّع بالظرف والجار والمجرور بخلاف غيره، فيكون (لهم) خبر (ما) مقدّمًا و(من والٍ) اسمها مجرورًا لفظاً مرفوعاً محلاً، وقيل: إنّها نافية مهملة، فيكون (لهم) خبرًا مقدّمًا، و(من والٍ) مبتدأ مؤخرًا^(٧).

فضلاً عن ذلك فقد أورد البصير ثلاثة شواهد على (ما) النافية الداخلة على الفعل الماضي من ذلك قوله تعالى: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ﴾ [سورة النجم: ١١]، أي: لم يكذب قلبُ محمدٍ (صلى الله عليه وسلّم) ليلة المعراج، ف(ما) نافية غير عاملة^(٨)، مع إيراده شاهدٍ واحد على دخولها على الفعل المضارع، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾ [

(1) ينظر: الجامع لأحكام القرآن : ٢٣٥/٦ .

(2) ينظر: التحرير والتنوير - ابن عاشور : ٢٨٥/٦ .

(3) ينظر : البحر المحيط : ٥٤٥/٣ .

(4) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون - السمين الحلبي: ٤/٢٧٨ .

(5) ينظر : أنوار التنزيل وأسرار التأويل - البيضاوي: ١٨٣/٣ ، والبحر المحيط: ٣٦٥/٥ .

(6) ينظر : الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه - محمود صافي : ٤١٩/٦ .

(7) ينظر: ارتشاف الضرب : ١٠٤/٢ .

(8) ينظر: الجامع لأحكام القرآن : ٨٢/١٧ ، والجدول في إعراب القرآن : ٤١/٢٧ .

سورة الجاثية ٢٤]، ومعلوم أنّ (ما) إذا دخلت على الفعل الماضي أبقتة على الماضي، وإذا دخلت على الفعل المضارع خلصته للحال عند الأكثر^(١).

أما (ما) التي للجحود فقد خصّها البصير بـ(ما) المسبوقه بـ(كان) الناقصة-كما ذكرنا- التي يكون خبرها جملة فعلية فعلها مسبوق بـ(لام) تسمى (لام الجحود)؛ لاختصاصها بالنفي^(٢)، وذكر ابن مالك (ت٦٧٢هـ) أنّ تلك اللام مؤكّدة للنفي في خبر (كان)؛ لصحة الكلام بدونها لا لأنها زائدة^(٣)، ولعلّ اقتران (ما) بـ(لام الجحود) هو الذي دعا صاحبنا لإطلاق مصطلح (الجحد) عليها، وقد استدلّ على ذلك بشاهدين، منهما قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا﴾ [سورة الأعراف: ١٠١]، فـ(ما) حرف نفي تلاه الفعل الناقص (كان) مع اسمه و(اللام) في (ليؤمنوا) هي لام الجحود والفعل منصوب بـ(أن) مضمرة اللام^(٤)، وذكر السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) أنّ نفي الفعل مع لام الجحود في قوله: (ليؤمنوا) أبلغ^(٥).

المطلب الثاني : (ما) المصدرية والظرفية^(٦)

تعدّ (ما) من الحروف المصدرية التي تؤوّل مع ما يليها من الفعل بمصدر، نحو: (سرّني ما صنعت)، أي: سرّني صنيعك، وهي وصلة لوصف ما يدلّ على معنى المصدر بصلتها^(٧)، وتكون للحال^(٨)، وقد عدّها بعض الكوفيين والأخفش (ت٢١٥هـ) اسمًا^(٩)؛ لأنها بمنزلة الاسم الموصول (الذي) ومعناه .

وقد قسّم النحويون (ما) المصدرية إلى مصدرية غير مؤقّدة، أي: لا يحسن تقدير الوقت قبلها، والكثير فيها أن توصل بالماضي أو المضارع المنفي، ومصدرية مؤقّدة، أي التي يقدر الوقت قبلها، وخصّ ذلك بدخولها على (دام)^(١٠)، وإذا ما جننا إلى خليل البصير نجده يذكر (ما) المصدرية ويعدها حرفًا يؤوّل مع الفعل الذي يليه بالمصدر، ويستدلّ

(1) ينظر: الجنى الداني: ٣٣٠ . 1

(2) ينظر: المصدر نفسه: ١٥٧. 2

(3) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٢٣٠. 3

(4) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٨٢/١٧، والجدول: ٤١/٢٧. 4

(5) ينظر: الدر المصون: ٢٩٧/٥. 5

(6) ينظر: الدرر المنظومة: ٢٤٢. 6

(7) ينظر: ما في القرآن الكريم - الدكتور عبد الجبار فتحي: ١٠٧. 7

(8) ينظر: سر صناعة الإعراب - ابن جنّي: ٥٤٩ / ٢. 8

(9) ينظر: شرح جمل الزجّاجي - ابن عصفور: ٤٥٧/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٥٢/٣. 9

(10) ينظر: المقتضب: ٢٣٩/٤، والجنى الداني: ٣٣٠-٣٣١، ومغني اللبيب: ٤٣٦/١. 10

على ذلك بشاهدين، أحدهما: قوله تعالى: ﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾ [سورة آل عمران : ١١٨]، والتقدير: ودّوا العنت الذي عنتموه، والعنت: المشقة وشدة الضرر^(١). ف(ما) عنده مصدرية، وهو رأي جمهور المفسرين^(٢)، قال ابن عطية: "و(ما) في قوله: (ما عَنِتُّمْ) مصدرية، فالمعنى: ودّوا عَنَتَكُمْ"^(٣)، وقال السمين الحلبي: "(ما) مصدرية و(عنتم) صلتها، وهي وصلتها مفعول الودادة، أي: عنتكم، أي: مقتكم"^(٤). والشاهد الثاني قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [سورة ص: ٢٦]، ف(ما) هنا مصدرية، وقد وافق صاحبنا في ذلك جمهور المفسرين، إذ صرح بذلك السمين الحلبي فقال: " (بما نسوا) (ما) مصدرية، والجارّ يتعلّق بالاستقرار الذي تضمّنه (لهم)"^(٥)، وقال ابن عاشور: "الباء في (بما نسوا يوم الحساب) سببية، و(ما) مصدرية، أي: بسبب نسيانهم يوم الحساب"^(٦).

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ البصير ذكر أنّ (ما) تكون ظرفية مع كونها في الأصل مصدرية، وخصّها ب(ما) الداخلة على الفعل الناقص (دام)، مشيراً إلى أنّ هذا الحكم غير خاص ب(دام)، إذ قال: " دام يليها غالباً لا دائماً"^(٧)، وهو بذلك قد ألمح إلى دخولها على (خلا وعدا وحاشا)، وهو الراجح إذا كانت أفعالاً^(٨)، واستدلّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بَدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾ [سورة آل عمران : ٧٥] .

والذي نراه أنّ البصير وجّه (ما) في نحو ذلك بأثباتها مصدرية أيضاً إشارة منه إلى الأصل أمّا القول بظرفيتها فهو رأي جمهور المفسرين بدليل قوله: (وتارةً يدعوها ظرفية). وقد أقرّ المفسرون بأنّها مصدرية ظرفية، والتقدير: مدّة دوام، قال أبو حيّان: " ف(ما) في (ما دمت) مصدرية ظرفية، و(دمت) ناقصة فخرها (قائماً)"^(٩)، وقال السمين الحلبي: " قوله: ﴿إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾ استثناء مفرّغ من الطرف العام، إذ التقدير: لا يؤدّه إليك في جميع المدد والأزمنة إلّا

(ينظر: لسان العرب: ٦٨/٢، مادة(عنت) 1)

(١) ينظر: معاني القرآن الأخفش: ١٤٦، والجامع لأحكام القرآن: ٤/١٧٧، ومدارك التنزيل-النسفي: ١٨١، والتحرير: ٣١/٢٠٠.

(٢) المحرر الوجيز: ٤٩٦/١ .3

(٣) الدر المصون: ٢٦٢/٢ .4

(٤) الدر المصون: ٢٧٣/٩، وينظر: اللباب في علوم الكتاب-ابن عادل: ٤١٠/١٦ .5

(٥) التحرير والتنوير: ١٤٣/٢٣ .6

(٦) المصدر نفسه: ٢٤٢ .7

(٧) ينظر: المقتصد- الجرجاني: ٧١٧-٧١٨، وشرح الرضي على الكافية: ١٢٣/٢، ومغني اللبيب: ٢١٦/١ .8

(٨) البحر المحيط: ٥٢٥/٢ .9

في مدّة دوامك قائماً عليه متوكّلاً به، و(دمت) هذه هي الناقصة ترفع وتنصب^(١)، وقال ابن عاشور: "و(ما) في قوله: (إلا ما دمت عليه قائماً) حرف مصدري يصير الفعل بعده في تأويل مصدر، ويكثر أن يُقدّر معها اسم زمان ملتزم حذفه يدلّ عليه سياق الكلام، فحينئذٍ يقال: (ما) ظرفية مصدرية، وليست الظرفية مدلولها بالأصالة، ولا هي نائبة عن الظرف، ولكنّها مستفادة من موقع (ما) في سياق كلام يؤدّن بالزمان، ويكثر ذلك في دخول (ما) على الفعل المتصرّف من مادة (دام) ومرادفها، و(ما) في هذه الآية كذلك، فالمعنى: لا يؤدّه إليك إلاّ في مدّة دوام قيامك عليه، أي: إلحاحك عليه، والدوام حقيقته استمرار الفعل وهو هنا مجاز في طول المدّة؛ لتعذّر المعنى الحقيقي مع وجود أداة الاستثناء"^(٢).

وقد خالف أبو البقاء (ت٦١٦هـ) الجمهور، إذ أجاز أن تكون (ما) في السياق المذكور مصدرية فقط، ولعلّ صاحبنا قد تبنّى رأي العكبري في هذا الشاهد، فتقدّر (ما) بمصدر ينتصب على الحال، فيكون ذلك استثناء من الأحوال لا من الأزمان، قال: "والتقدير: إلاّ في حال ملازمتك له"^(٣). وعليه يكون (قائماً) منصوباً على الحال و(دام) تامة لا ناقصة، إذ يشترط في نقصها أن تكون صلة ل(ما) المصدرية الظرفية^(٤)؛ لتعمل عمل (كان)، وهذا ما أكّده النحويون^(٥).

المطلب الثالث: (ما) الزائدة والكافة^(٦)

ذكر خليل البصير (ما) الزائدة والكافة مع التمييز بينهما، فالزائدة هي التي لا أثر لها فيما قبلها بل تأتي للتوكيد وخصّها ب(ما) الداخلة على حروف الجرّ وأدوات الشرط فضلاً عن شواهد متفرقة، أمّا الكافة فهي التي تبطل عمل الحرف الذي تدخل عليه، وخصّها ب(ما) الداخلة على (إنّ وأخواتها)، وعدّ(ما) الداخلة على (رُبّ) زائدة كافة، فالزائدة عنده أعم من الكافة،

ومن خلال رجوعنا إلى الكتب المختصة بالحروف وجدنا المرادي مثلاً يجعل الكافة ضمن (ما) الزائدة، فبيّن أنّ الزائدة على أربعة أقسام، أحدها: أن تكون زائدة لمجرّد التوكيد، والثاني: أن تكون كافة وتقع بعد (إنّ وأخواتها) وبعد (رُبّ) وبعد (كاف التشبيه)، والثالث: أن تكون عوضاً من فعل كقولهم: (أما أنت منطلقاً انطلقت)، والأصل: لأن كنت منطلقاً انطلقت، فحذفت (كان) وجيء ب(ما) عوضاً منها أو تكون عوضاً من الإضافة، كقولهم: (حيثما) و(إنما)،

(١) الدر المصون : ٢٦٠/٢ . 1)

(٢) التحرير والتنوير : ١٣٣/٣ . 2)

(٣) التبيان في إعراب القرآن : ٢٨٨/١ . 3)

(٤) ينظر : البحر المحيط : ٥٢٥/٢ ، والدر المصون : ٢٦٠/٢ . 4)

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ٧٢/٢، وأوضح المسالك-ابن هشام: ٢٣٣/١، وهمع الهوامع : ٣٥٤/١ . 5)

(٦) ينظر: الدر المنظومة : ٢٣٨-٢٤٠ . 6)

فكلاهما قصد الجزم بهما وقطعا عن الإضافة؛ لمجيء (ما) بعدهما، والرابع: أن تكون منبّهة على وصف لائق^(١) ونرى أن البصير كان دقيقاً في مسمياته، ويمكن تفصيل ذلك بالأنواع الآتية:

النوع الأول: (ما) الزائدة غير الكافّة، وتزاد لمجرّد التأكيد غير لازمة للكلمة^(٢)، وتقع بعد ثلاثة أمور:
أولاً: بعد حروف الجرّ

ذكر البصير أنّ (ما) تُزاد بعد حروف الجرّ مع بقاء العمل، إذ إنّ عمل الحرف فيما بعد (ما) دليلٌ على أنّها زائدة ملغاة، وهو رأي جمهور النحويين^(٣)، وقد استدلّ صاحبنا على ذلك بثلاثة شواهد، ضمّت زيادة (ما) بعد (عن و الباء ومن)، من ذلك قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ وَكُفِّرْهُمْ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ [سورة النساء: ١٥٥]، ف(ما) عنده زائدة، التقدير: فبنقضهم، وهو رأي جمهور المفسّرين ومفادها عندهم التوكيد^(٤)، قال الزجاج (ت ٣١٠ هـ): " (ما) لغو في اللفظ، المعنى: فبنقضهم ميثاقهم حقاً، فكما أنّ (حقاً) لتوكيد الأمر، فكذلك (ما) دخلت للتوكيد"^(٥)، وقال الزمخشري: " وأما التوكيد فمعناه تحقيق أنّ العقاب أو تحريم الطيبات لم يكن إلّا بنقض العهد، وما عطف عليه من الكفر وقتل الأنبياء وغير ذلك"^(٦)، وقال ابن عاشور: " الباء للسببية جازة ل(بنقضهم) و(ما) مزيدة بعد الباء؛ لتوكيد التسبب، وحرف (ما) المزيد بعد الباء لا يكفّ الباء عن عمل الجر، وكذا إذا زيد (ما) بعد (من) وبعد (عن)"^(٧). وزاد السمين الحلبي وجهاً ثانياً وهو أنّ (ما) في السياق المذكور نكرة تامة و(بنقضهم) بدلٌ منه^(٨)، وكذا قوله تعالى: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لِيُضْبِحَنَّ نَادِمِينَ﴾ [سورة المؤمنون: ٤٠]، ف(ما) عند البصير زائدة، أمّا المفسّرون فقد ذكروا لها ثلاثة أوجه، فقيل: إنّها زائدة

(1) ينظر: الجنى الداني: ٣٣٢-٣٣٣، ومغني اللبيب: ٤٤٧/١.

(2) ينظر: شرح المفصل-ابن يعيش: ٧٠/٥.

(3) ينظر: شرح المفصل: ٧١/٥، وهمع الهوامع: ٣٨٧/٢-٣٨٨.

(4) ينظر: معاني القرآن-الفراء: ٢٨١/٢، والمحرم الوجيز: ١٣٢/٢، والجامع لأحكام القرآن: ١٠/٦.

(5) معاني القرآن وإعرابه: ١٢٧/٢، وينظر: معاني الحروف: ٦٣.

(6) الكشاف: ٢٦٩.

(7) التحرير والتنوير: ٣٠٣/٤.

(8) ينظر: الدر المصون: ١٤٣/٤.

للتوكيد، و(قليل) صفة لزمان أو موصوف محذوف دلّ عليه السياق^(١)، وقيل: إنّها نكرة موصوفة، وقيل: إنّها نكرة تامة بمعنى: شيء أو زمن و(قليل) صفتها أو بدل منها^(٢).

ويتبيّن ممّا ذكر أنّ (ما) في السياقين زائدة عند البصير، وهي قد احتملت عند المفسّرين المتقدّمين وجهين في الأول وثلاثة أوجه في الثاني، ولعلّ صاحبنا أخذ بظاهر النصّ مبتعداً عن أيّ تقدير، إذ وقع بعد (ما) اسم مجرور، فالجاء له هو حرف الجرّ الذي يسبق (ما)، هذا إذا ما علمنا أنّ القول بالزيادة هو رأي جمهور المفسّرين.

ثانياً: بعد أدوات الشرط

ذكر المبرّد أنّ زيادة (ما) بعد أدوات الشرط وتركها جائز عدا(حيث)؛ إذ يشترط للمجازاة بها أن تتصل ب(ما)^(٣)، وقد صرح البصير بزيادتها بعد الأدوات الآتية :

١- إن الشرطية:

ذكر البصير أنّ (ما) تزداد بعد (إن الشرطية)، مع إيراده شرط الزيادة وهو توكيد فعل الشرط ب(النون)، وقد علّ ابن يعيش ذلك بقوله: " إنّها لمّا لحقت أول الفعل بعد (إن) أشبهت (اللام) في (والله لَيَفْعَلَنَّ) فجامعتها نونا التأكيد كما تكون مع اللام في لَيَفْعَلَنَّ، وجهة التشبيه بينهما أنّ (ما) هنا حرف تأكيد كما اللام مؤكّد"^(٤)، وذكر المرادي(ت٧٤٩هـ) أنّ زيادة (ما) بعد (إن الشرطية) كثير^(٥)، وهي تفيد تأكيد معنى الجزاء^(٦).

واستدلّ صاحبنا على ذلك بثلاثة شواهد منها قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيَنَّ مِنَ الْبَشْرِ أَحَدًا﴾ [سورة مريم: ٢٦]، ف(إمّا) أصله (إنّ ما) ضمّت (إن الشرطية) إلى (ما) وأدغمت فيها^(٧). وللقرطبي تصريح بزيادة (ما) في السياق المذكور، إذ قال: "الأصل في (تَرَيَنَّ) تَرَأْيَيْنَ، فحذفت الهمزة كما حُذفت من (ترى)، ونُقلت فتححتها إلى الراء فصار

(ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١١٤/١٢ ، والبحر المحيط : ٢٧٥/٦ ، والتحرير والتنوير : ٤٨/١٨ . 1)

(ينظر : أنوار التنزيل : ٨٨/٤ ، والدر المصون : ٣٤٢/٨ واللباب : ٢١٤/١٤ ، وإرشاد العقل السليم-أبو السعود : ١٣٤/٦ . 2)

(ينظر : المقتضب : ٥٤/٢ . 3)

(شرح المفصل : ١١٥/٥ . 4)

(ينظر : الجنى الداني : ٣٣٢ . 5)

(ينظر : شرح المفصل : ١١٥/٥ . 6)

(ينظر : مدارك التنزيل : ٦٧١ . 7)

(تَرَيَنَّ)، ثمَّ قُلبت الياء الأولى ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فاجتمع ساكنان الألف المنقلبة عن الياء وياء التانيث، فحُذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين، فصار (تَرَيَنَّ)، ثمَّ حذفت النون علامة للجزم؛ لأنَّ (إنَّ) حرف شرط و(ما) صلة فبقي (تري) ثمَّ دخله نون التوكيد، وهي مثقلة، فكُسر ياء التانيث؛ لالتقاء الساكنين؛ لأنَّ النون المثقلة بمنزلة نونين، الأولى ساكنة فصار (تَرَيَنَّ) ^(١). وتابعه في ذلك السمين الحلبي إذ قال: " قوله: (فإمَّا تَرَيَنَّ) دخلت (إنَّ الشرطية) على (ما) الزائدة للتوكيد فأدغمت فيها ^(٢). وذكر ابن عطية أنَّ دخول النون الثقيلة كان توطئة كما توطئ لدخولها لام القسم ^(٣).

٢- إذا الظرفية المضمّنة معنى الشرط

هي لما يُستقبل من الزمان تفتقر إلى جملة بعدها توضّحها، فتكون مضافة إليها، وفيها معنى المجازة ^(٤)، وقد ذكر البصير أنَّ (ما) تزداد بعد (إذا)، وعدَّ المرادي نحو ذلك كثيراً ^(٥)، واكتفى صاحبنا بإيراد قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [سورة الشورى: ٣٧] دليلاً على الزيادة، ف(إذا) ظرف متعلّق ب(يغفرون)، وهو متضمّن معنى الشرط، صرّح بذلك ابن عاشور في قوله: " وجيء بكلمة (إذا) المضمّنة معنى الشرط، والدّالة على تحقق الشرط؛ لأنَّ الغضب طبيعة نفسية لا تكاد تخلو عنه نفس أحد على تفاوت... وتقييد المسند ب(إذا) المفيدة معنى الشرط للدلالة على تكرار الغفران كلّما غضبوا ^(٦)، وقيل: (إذا) ظرف للزمن المستقبل مجرّد من الشرط، وجاءت (ما) بعد (إذا) زائدة للتوكيد ^(٧)، وجملة (غضبوا) في محلّ جرّ بإضافة (إذا) إليها، أمّا عن إعراب (هم يغفرون) فقيل: إنّ الجملة الاسمية معطوفة على جملة (يجتنبون) ^(٨)، وقيل: إنّها جواب (إذا)، وهو قول أبي البقاء ^(٩)، وقد

(١) الجامع لأحكام القرآن : ٩١/١١ .

(٢) الدر المصون: ٥٨٩/٧ ، وينظر: اللباب في علوم الكتاب : ٥٠/١٣ .

(٣) ينظر: المحرر الوجيز : ١٣-١٢/٤ .

(٤) ينظر: شرح المفصل : ١٢١/٣ ، ١٢٤ .

(٥) ينظر: الجنى الداني: ٣٣٢ ، 5.

(٦) التحرير والتنوير : ١٧٠/٢٥ .

(٧) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ٤٩/٢٥ .

(٨) ينظر: البحر المحيط : ٤٩٩/٧ ، والدر المصون: ٥٦١/٩ والجدول : ٤٩/٢٥ .

(٩) ينظر: التبيان : ١١٣٥/٢ ، البحر المحيط : ٤٩٩/٧ .

رُذ هذا الرأي بحجة أنّ الجملة لو كانت جواباً للشرط لكانت مصدرّة بـ(الفاء)، وأنّ حذف الفاء لا يجوز إلا ضرورة^(١)، والثالث: أن يكون (هم) توكيداً للفاعل في (غضبوا)، وعلى هذا فالفعل (يغفرون) هو جواب الشرط، والرابع: إنّ (هم) مرفوع بفعل يغفرون (يغفرون)، ولما حُذف انفصل الضمير، قال أبو حيان: "وهذا القول فيه نظر"^(٢).

٣- حيث

من الظروف الملازمة للإضافة إلى جملة توضيحها فإذا وصلت بها (ما) زال عنها معنى الإضافة وضُمّت معنى الشرط؛ لأنّ الإضافة موضحة والجزاء يقتضي الإبهام فلا يُجمع بينهما^(٣)، ومن هنا ذكر البصير أنّ (ما) تزداد بعد (حيث) بشهرة، واستدلّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [سورة البقرة: ١٤٤]، وقد أكّد جمهور المفسرين أنّ (ما) الواقعة في سياق الآية زائدة، وهي التي سوّغت أن تكون جملة (كنتم) في محلّ الجزم بها، وجملة (فولوا) جوابها^(٤). وأجاز أبو البقاء أن تكون (حيثما) ظرفاً غير متضمّن معنى الشرط، والناصب له قوله: (فولوا)^(٥)، قال السمين الحلبي: "وليس بشيء؛ لأنّه متى زيدت عليها (ما) وجب تضمّن معناها معنى الشرط"^(٦).

٤- أي :

ذكر البصير أنّ (ما) تزداد بعد (أيّاً) مكتفياً بالاستدلال على ذلك بقوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [سورة الإسراء: ١١٠]، فقوله: (أيّاً ما تدعوا) مشتملاً على (أيّ) وهو اسم استفهام في أصل استعماله زيدت عليه (ما) فأفاد الشرط، ولهذا جُزم الفعل (تدعوا) بعدها وجيء بجوابها مقترناً بالفاء وهو قوله: (فله الأسماء الحسنى)، وقد تابع صاحبنا جمهور المفسرين في أنّ (ما) هنا زائدة؛ لتأكيد ما في (أيّاً) من الإبهام^(٧). ومما تجدر الإشارة إليه أنّ السمين الحلبي زاد وجهاً ثانياً لـ(ما) في السياق المذكور، مفاده: إنّها شرطية جُمع بينها وبين (أيّاً) الشرطية تأكيداً كما جُمع بين حرفي الجرّ للتأكيد في قوله:

(٧٨) ينظر: البحر المحيط : ٤٩٩/٧.

(١) البحر المحيط : ٤٩٩/٧ ، وينظر : الدر المصون : ٥٦١/٩ ، واللباب : ٢١٠/١٧ .

(٢) ينظر: المقتضب : ١٧٥/٣ ، وشرح المفصل : ١١٥/٣ ، والبحر المحيط : ٦٠٤/١ .

(٣) ينظر : البحر المحيط : ٦٠٤/١ ، والدر المصون : ١٥٩/٢ ، وإرشاد العقل السليم : ١٧٤/١ .

(٤) ينظر : التبيان : ١٢٥/١ .

(٥) الدر المصون : ١٥٩/٢ .

(٦) ينظر : الكشاف : ٦١١ ، وأنوار التنزيل : ٢٧٠/٣ ، وإرشاد العقل السليم : ٢٠٠/٥ .

فَأَصْبَحْنَ لَا يَسْأَلُنَهُ عَنِ مَا بِهِ^(١)

لأنهم يقولون: سألتُ عنه وسألتُ به والمعنى واحد^(٢)، والذي جَوَزَ القول الثاني اختلاف اللفظ، وأضاف أن ما يؤيد هذا قراءة طلحة بن مصرف: (أَيًّا مَنْ تَدْعُوا)^(٣)، (فَمَنْ) (احتملت كونها زائدة أو شرطية^(٤) . ونرى تضعيف القول بشرطية(ما) إذا علمنا أن دخول الشرط على الشرط هو من باب الشذوذ^(٥)، أي: مخالفا للقياس، والله أعلم .

٥- أين :

ذكر البصير أن(ما) تزداد بعد(أين)، وهي تفيد التوكيد عند الجمهور^(٦)، واستدل على ذلك بثلاثة شواهد، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوْا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [سورة البقرة: ١١٥]، ف(أين) لفظ مشترك بين الشرط والاستفهام، وقد ورد في هذا السياق دالا على الشرط عاملا الجزم في الفعل(تُولُوْا) وزيدت بعده(ما)، قال النحاس(ت٣٣٨هـ): "(فأينما تُولُوْا) شرط فلذلك حُذفت النون و(أين) العاملة و(ما) الزائدة"^(٧)، وجواب الشرط مسبوق بالفاء وهو قوله: (فتمَّ وجهُ الله)، والجملة الاسمية ابتدائية^(٨)، مكونة من الظرف(ثمَّ) المبني على الفتح بمنزلة (هناك) للبعد، والمبتدأ (وجه الله)، وقد ذكر السمين الحلبي أن زيادة (ما) مع (أين) ليست لازمة لها بدليل قوله^(٩) :

أَيْنَ تَضْرِبُ بِنَا الْعِدَاةَ تَجِدُنَا^(١٠)

نخلص من ذلك كله أن البصير قد وافق جمهور المفسرين في توجيهه ل(ما) بعد أدوات الشرط بأنها زائدة، فلم يرد من قال بخلاف ذلك .

(5) صدر بيت عجزه : أصدع في علو الهوى أم تصوبا ، وهو للأسود بن يعفر كما في : المقاصد النحوية : ١٥٩١/٤ ، وبلا نسبة في : شرح التصريح على التوضيح: ١٤٦/٢ ، وخزانة الأدب : ٥٢٩/٩ .

(ينظر : خزانة الأدب : ٥٢٩ / ٩ . 2)

(لم نقف على القراءة ، وقد وردت في : البحر المحيط: ٨٧/٦ ، والدر المصون: ٤٢٩/٧ . 3)

(ينظر : الدر المصون : ٤٢٩/٧ . 4)

(ينظر : البحر المحيط : ٨٧/٦ . 5)

(ينظر : شرح المفصل : ١٣٥/٣ ، 6)

(إعراب القرآن: ٢٥٧/١ ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٧٧/٢ ، والدر المصون : ٨٢/٢ . 7)

(ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١٩٧/١ ، والبحر المحيط : ٥٣٠/١ ، وإرشاد العقل السليم: ١٥٠/١ . 8)

(لم نقف على قائله 9)

(الدر المصون : ٨١/٢ . 10)

ثالثا : زيادة (ما) في مواضع آخر

استدلّ البصير على زيادة(ما) بأربعة شواهد قرآنية آخر، أحدها: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾[سورة الأعراف:٣]، ف(ما) عند صاحبنا زائدة، وهو في ذلك قد وافق جمهور المفسرين^(١)، قال الزمخشري: "و(يتذكرون) بالياء، و(قليلًا) نُصب بـ(يتذكرون)، أي: تذكروا تذكُّرًا قليلًا، و(ما) مزيدة لتوكيد الفلّة"^(٢)، ويكون (قليلًا) نعتًا لمصدر محذوف مقدّم أو لزمان كذلك، تقديره: تذكُّرًا قليلًا أو زمانًا قليلًا تذكُّرون^(٣).

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ لـ(ما) توجيهين آخرين عند المفسرين، أحدهما: أن تكون مصدرية موصولة بالفعل بعدها^(٤)، حكى ذلك ابن عطية عن أبي علي الفارسي(ت٣٧٧هـ)^(٥)، قال السمين الحلبي: "ويكون (قليلًا) نعت زمان محذوف، وذلك الزمان المحذوف في محل رفع خبرًا مقدّمًا و(ما) المصدرية وما بعدها بتأويل مصدر مبتدأ مؤخر، والتقدير: زمانا قليلًا تذكركم"^(٦)، وعليه لا ينتصب (قليلًا) بـ(تذكرون) وإنما بالفعل (لا تتبعوا)^(٧)، والتوجيه الثاني: أن تكون نافية، وهذا بعيد عند أبي حيان؛ بحجة أنّ (ما) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها^(٨).

والشاهد الثاني قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ آبَاءَكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوْثِقًا مِنَ اللَّهِ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ﴾[سورة يوسف:٨٠]، إذ وجّه البصير (ما) في السياق المذكور بأنها زائدة، وهذا هو الوجه الأظهر والأجود عند المفسرين ، فيتعلّق الظرف (من قبل) بالفعل بعدها^(٩)، إلّا إنهم زادوا وجهين آخرين، أحدهما: أن تكون (ما) مصدرية، واختلفوا في محلّها، فقيل: إنّها في محلّ رفع بالابتداء، والخبر الظرف المتقدّم، وهو رأي الزمخشري، والمعنى: وقع من قبل تفريطكم في يوسف^(١٠)، أو أنّ الخبر هو(في يوسف)، وهو رأي الفارسي، والمعنى: وتفريطكم كائنٌ أو مستقرٌّ في

(ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢١٨/٥ ، والبحر المحيط : ٢٦٨/٤ ، وإرشاد العقل السليم : ٢١٠/٢ . 1)

(الكشاف : ٣٥٥ . 2)

(ينظر : البحر المحيط : ٢٦٨/٤ 3)

(ينظر : إعراب القرآن : ١١٤/٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٤٥/٧ ، وأنوار التنزيل : ٤/٣ . 4)

(ينظر : المحرر الوجيز : ٣٧٣/٢ ، والبحر المحيط : ٢٦٨/٤ ، والدر المصون : ٢٤٥/٥ . 5)

(الدر المصون : ٢٤٥/٥ 6 .)

(ينظر : أنوار التنزيل : ٤/٣ ، والتحرير والتنوير : ١٥/٨ . 7)

(ينظر : البحر المحيط : ٢٦٨/٤ ، والدر المصون : ٢٤٥/٥ . 8)

(ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١٢٤/٣ ، والبحر المحيط : ٣٣١/٥ ، والدر المصون : ٥٣٧/٦ . 9)

(ينظر : الكشاف : ٥٢٦ ، والتبيان : ٧٤٣/٢ . 10)

يوسف^(١)، والوجه الأول ضعيف عند أبي البقاء ومردود عند أبي حيّان، احتجّ الأول بقوله: " لأنّ (قبل) إذا وقعت خبراً أو صلة لا تُقطع عن الإضافة لئلا تبقى ناقصة"^(٢)، واحتجّ الثاني بـ " أنّ هذه الظروف التي هي غايات إذا ثبتت لا تقع أخباراً للمبتدأ جرّت أم لم تُجر، تقول: يوم السَّبْتِ مُبارِكٌ والسَّفَرُ بعده، ولا يجوز: والسفَرُ بعدُ وعُمُرُ وزيدٌ خلفه، ولا يقال: عُمُرُ وزيدٌ خَلْفُ"^(٣)، وقيل: إنّ (ما) في محلّ نصب إمّا لأنها معطوفة على قوله: (أنّ أباكم قد أخذ عليكم موثقاً)، وإلى هذا ذهب الزمخشري وابن عطية^(٤)، أو أنّها معطوفة على اسم (أنّ)، أي: ألم تعلموا أنّ أباكم وأنّ تفريطكم من قبل في يوسف، وهو اختيار العكبري^(٥)، وقد ردّ أبو حيّان القولين، معللاً ذلك بقوله: " لأنّ فيه الفصل بالجارّ والمجرور بين حرف العطف الذي هو على حرف واحد وبين المعطوف ... وقد زعم أبو علي الفارسي أنّه لا يجوز ذلك إلا في ضرورة الشعر"^(٦). أمّا الوجه الثاني لـ(ما) فهو أنّها موصولة اسمية ومحلّها الرفع أو النصب على ما ورد في المصدرية^(٧)، وزاد أبو السعود(ت ٩٨٢هـ) كونها موصوفة أيضاً^(٨)، واكتفى ابن عاشور بأنّ (ما) هنا مصدرية^(٩). تبين من ذلك أنّ (ما) في السياق المذكور زائدة عند البصير ومحتملة ثلاثة أوجه آخر عند عدد من المفسرين، فهي إمّا مصدرية أو موصوفة أو موصولة، ويبدو أنّ صاحبنا قد أخذ بالوجه الأظهر والأجود علماً أنّ بقية الأوجه إمّا مردودة أو ضعيفة .

والشاهد الثالث هو قوله تعالى: ﴿جُنْدٌ مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِنَ الْأَحْزَابِ﴾ [سورة ص: ١١]، إذ يرى البصير أنّ(ما) في هذا السياق زائدة، وهذا رأي جمهور المفسرين^(١٠)، قال ابن عطية: " (ما) زائدة مؤكّدة فيها تخصيص " ^(١١)، وقال

- (ينظر : البحر المحيط : ٣٣١/٥ ، والدر المصون : ٥٣٧/٦ . 1)
- (التبيان : ٧٤٣/٢ ، وينظر: الدر المصون: ٥٣٧/٦ . 2)
- (البحر المحيط : ٣٣١/٥ . 3)
- (ينظر : الكشاف : ٥٢٦ ، والمحمر الوجيز : ٢٦٩/٣ . 4)
- (ينظر : التبيان : ٧٤٣/٢ . 5)
- (البحر المحيط : ٣٣١/٥ . 6)
- (ينظر: البحر المحيط : ٣٣١/٥ ، والدر المصون : ٥٣٧/٦ . 7)
- (ينظر : إرشاد العقل السليم: ٢٢٩/٤ . 8)
- (ينظر : التحرير والتنوير : ١٠٥/١٢ . 9)
- (ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢٨١/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٣٣٣/٤ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٣٦/١٥ . 10)
- (المحرر الوجيز : ٤٩٥/٤ . 11)

أبو السعود: " و(ما) مزيدة للتقليل أو التحقير، نحو: أكلت شيئاً ما، وقيل: للتعظيم على الهُزء^(١)، وقال ابن عاشور: " و(ما) حرف زائد يؤكد معنى ما قبله فهي تؤكد لما دلَّ عليه (جندٌ) بمعناه، وتكثيره للتعظيم، أي: جندٌ عظيمٌ؛ لأنَّ التتوين وإن دلَّ على التعظيم فليس نصًّا فصار بالتوكيد نصًّا^(٢)، وزاد السمين الحلبي توجيهها ثانياً لـ(ما) مفاده أنَّها اسم نكرة للمبتدأ(جندٌ) على سبيل التعظيم للهزء بهم والتحقير^(٣)، وهناك مَنْ يرى أنَّ (جندٌ) مبتدأ موصوف به(هنالك) أو به(مهزوم)^(٤)، أمَّا الشاهد الرابع الذي استدللَّ به البصير على زيادة (ما) فهو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ [سورة ص: ٢٤]، إذ ذكر البصير أنَّ (ما) هنا زائدة، وهذا رأي جمهور المفسرين الذين اختلفوا في الغاية من زيادتها، فهي إمَّا مؤكدة^(٥) أو أفادت التعظيم والتعجيب^(٦) أو إنَّها مزيدة للإبهام والتعجيب^(٧)، ويكون (قليلٌ) خبر مقدّم و(هم) مبتدأ مؤخر^(٨). ممَّا تجدر الإشارة إليه أنَّ القرطبي ساق لنا توجيهًا ثانيًا لـ(ما) وهو أنَّها موصولة، إذ قال: "(وقليلٌ ما هم) يعني الصالحين، أي: وقليلٌ هم ف(ما) زائدة، وقيل: بمعنى: الذين، وتقديره: وقليلٌ الذين هم"^(٩)، وتابعه في ذلك الشوكاني(ت ١٢٥٠هـ)^(١٠).

النوع الثاني:(ما) الزائدة الكافة، وهي أن تكفَّ ما تدخل عليه عن العمل فيما بعده ويشمل ذلك :

أولاً: (ما) المتصلة بـ(زُبَّ)

نكر البصير أنَّ(ما) تزداد بعد (زُبَّ) وتكون كآفة أيضًا، وسماها الرُّماني بـ(المسلّطة)، فالأصل في (زُبَّ) الدخول على الاسم النكرة، فلمَّا دخلت عليها (ما) سلّطتها للدخول على الأفعال^(١١)، قال المبرِّد(ت ٢٨٥هـ): " لا تقع

(١) إرشاد العقل السليم: ٢١٦/٢ . 1)

(٢) التحرير والتنوير : ١٢١/٢٣ . 2)

(٣) ينظر : الدر المصون : ٣٦٠/٩ . 3)

(٤) ينظر : البحر المحيط : ٣٧٠/٧ ، والدر المصون : ٣٦٠/٩ ، والتحرير والتنوير : ١٢١/٢٣ . 4)

(٥) ينظر : المحرر الوجيز : ٥٠٠/٤ . 5)

(٦) ينظر البحر المحيط : ٣٧٧/٧ ، والدر المصون : ٣٧٠/٩ . 6)

(٧) ينظر : الكشاف : ٩٢٤ ، ومدارك التنزيل : ١٠١٩ ، والدر المصون : ٣٧٠/٩ ، وإرشاد العقل السليم : ٢٢١/٧ . 7)

(٨) ينظر : البحر المحيط : ٣٧٧/٧ ، والدر المصون : ٣٧٠/٩ . 8)

(٩) الجامع لأحكام القرآن : ١٥٨/١٥ . 9)

(١٠) ينظر : فتح القدير : ٥٣٢/٤ . 10)

(١١) ينظر : معاني الحروف : ٦٣ . 11)

(رُبَّ) على الأفعال إلا ب(ما)^(١)، واستدل صاحبنا على ذلك بقوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [سورة الحجر: ٢]، وإذا رجعنا إلى جمهور المفسرين نجدهم قد وجَّهوا (ما) في السياق المذكور على قولين^(٢)، أحدهما: أن تكون حرفا كافا مهينا لدخول (رُبَّ) على الفعل بحجة أن (رُبَّ) حرف جرّ والحرف لا يدخل إلا على الاسم، والقول الثاني: أن تكون (ما) اسما نكرة بمنزلة (شيء) و(رُبَّ) جارٌّ لها، وهو رأي الأخفش والفرسي^(٣)، وجملة (يودُّ) صفة لها، والعائد من جملة الصفة محذوف تقديره: رُبَّ شيء يودّه الذين كفروا أو رُبَّ ودٍّ^(٤)، وعَدَّ الحلبي القول الأول هو الأظهر^(٥)، واكتفى ابن عاشور بإيراد وجه زيادة (ما) بغد (رُبَّ)؛ لئليها الفعل^(٦).

والغالب في (رُبَّمَا) إذا دخلت على الفعل أن يراد بها التقليل، وهو "مستعمل في التهكم والتخويف، أي: احذروا وادتكم ان تكونوا مسلمين"^(٧)، ويكثر أن يكون الفعل ماضيا؛ "لأنّ التكثر والتقليل إنّما يكونان فيما عُرف حدّه والمستقبل مجهول"^(٨)، وفي دخولها على الفعل المضارع (يودُّ) كلام للمفسرين، إذ علل الزمخشري ذلك بقوله: " : لأنّ المترقب في أخبار الله تعالى بمنزلة الماضي المقطوع به في تحقّقه، فكأنّه قيل: رُبَّمَا ودّ"^(٩). وقال ابن عطية: " قال الكسائي والفرّاء: الباب في (رُبَّمَا) أن تدخل على الماضي، ودخلت هنا على المستقبل؛ إذ هذه الأفعال المستقبلية من كلام الله تعالى لما كانت صادقة واقعة لا بدّ تجري مجرى الماضي الواقع"^(١٠)، وعدّ أبو حيان ذلك ضعيفا^(١١). وقال ابن عاشور: "والأكثر أن يكون فعلا ماضيا، وقد يكون مضارعا للدلالة على الاستقبال كما هنا، ولا حاجة إلى تأويله

(المقتضب: ٤٨/٢ . 1.)

(ينظر : إعراب القرآن-النحاس: ٣٧٥-٣٧٦، وأنوار التنزيل : ٢٠٦/٣ ، والبحر المحيط : ٤٣٢/٥ . 2.)

(ينظر : معاني القرآن : ٢٣٤ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣٧٦/٢ . 3.)

(ينظر : المحرر الوجيز : ٣٥٠/٣ ، والبحر المحيط : ٤٣٢/٥ ، والدر المصون : ١٤٠/٧ . 4.)

(ينظر : الدر المصون : ١٤٠/٧ . 5.)

(ينظر : التحرير والتنوير : ٩/١٣ . 6.)

(المصدر نفسه : ١٠/١٣ . 7.)

(مغني اللبيب : ٤٤٤/١ . 8.)

(الكشاف : ٥٥٧ ، وينظر : البحر المحيط : ٤٣٢-٤٣٣ ، وإرشاد العقل السليم : ٦٣/٥ . 9.)

(المحرر الوجيز : ٣٥٠/٣ . 10.)

(ينظر : البحر المحيط : ٤٣٣/٥ . 11.)

بالماضي في التحقق، ومعنى الاستقبال هنا واضح؛ لأنّ الكفّار لم يودّوا أن يكونوا مسلمين قبل ظهور قوّة الإسلام من وقت الهجرة... والمعنى: قد يودّ الذين كفروا لو كانوا أسلموا^(١) .

ثانياً: (ما) المتصلة بـ(إنّ) وأخواتها

الأصل في هذه الحروف العمل فيما بعدها، وقد ذكر البصير أنّ (ما) إذا اتّصلت بها تكون كافّة ويبطل عملها، وهو الكثير متابعاً في ذلك النحاة^(٢)، ومستدلاً بأربعة عشر شاهداً قرآنيّاً، واشتمل ذلك على ضربين - وإن لم يُصرّح بذلك صاحبنا - أحدهما: أن تدخل عليه فتمنعه العمل الذي كان له قبل، من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [سورة النساء: ١٧١]، فد(إنّ) قبل دخول (ما) كانت عاملة النصب والرفع وبعد دخول(ما) بطل عملها فد(ما) في هذا السياق كافّة، و(الله) مبتدأ خبره(إله)^(٣) والضرب الثاني: أن تدخل (ما) على الحرف وتكفّه عن عمله وتهيئه للدخول على ما لم يكن عليه قبل الكفّ ، فيدخل على الأفعال، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [سورة المائدة: ٣٢]، فد(ما) في قوله: (فكأنّما) كافّة عند صاحبنا، وصرّح بذلك الحلبي إلاّ إنّه قال: "والأحسن أن تُسمّى هنا مُهيئة لوقوع الفعل بعدها"^(٤)، وهذا رأي المالقي(ت٧٠٢هـ)^(٥).

المبحث الثاني

توجيه (ما) الاسمية عند خليل البصير

أورد البصير شواهد قرآنية اشتملت على (ما) الاسمية التي تدلّ على معنى معيّن في نفسها، وقد تنوّعت توجيهاته لها بحسب السياق الواردة فيها، فكانت عنده على سبعة أقسام: تامة، وموصولة، وموصوفة، وشرطية، وتعجبية، وتقخيمية، واستفهامية^(٦)، وهو في ذلك قد تفاوت في تقسيماته مع مَنْ سبقه من النحويين، إذ جعلها الرّماني خمسة أقسام: استفهامية، وشرطية، وتعجبية، وخبرية، ونكرة موصوفة^(٧)، وجعلها المرادي سبعة: موصولة، وشرطية،

(١) التحرير والتنوير : ١٠-٩/١٣ . 1

(٢) ينظر: المقضب: ٣٦٣/٢ ، وشرح جمل الزجاجي: ٤٣١/١-٤٣٢، وارتشاف الضرب: ١٥٦/٢ . 2

(٣) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ٢٥٣/٦ . 3

(٤) الدر المصون : ٢٤٧/٤ . 4

(٥) رصف المباني : ٣٨٤-٣٨٥ ، وينظر: شرح المفصل : ٥٣٢/٤ ، ومغني اللبيب : ٤٤١/١ . 5

(٦) ينظر الدر المنظومة : ٢٤٠-٢٤٣ . 6

(٧) ينظر: معاني الحروف : ٦١-٥٩ . 7

واستفهامية، ونكرة موصوفة، ونكرة غير موصوفة، وصفة، ومعرفة تامة^(١)، وجعلها ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ثلاثة أقسام: معرفة ناقصة وتامة أو نكرة مجردة من معنى الحرف وهي الموصوفة والتامة أو نكرة مضمّنة معنى الحرف وهي الاستفهامية والشرطية زمانية وغير زمانية^(٢). ولوجود التداخل عند صاحبنا سنبين (ما) الاسمية بجسب المطالب الآتية :

المطلب الأول: (ما) الموصولة^(٣)

وهي من الموصولات المشتركة، تدلّ على غير العاقل، وتكون اسمًا مبهمًا يقع معناها على المفرد والمتنى والجمع بنوعيه المذكر والمؤنث، ولا يتمّ معناها بنفسها بل تحتاج إلى كلام بعدها؛ ليمتّ بها اسمًا، فتكون بذلك في حكم الأسماء التامة، وهي تفترق إلى صلة توضّحها^(٤)، وتكون بمعنى ما فيه الألف واللام^(٥)، ونعني: (الذي والتي) وغيرهما . وقد استدلّ البصير بشواهد قرآنية تنوّعت بتنوّع صلتها ، فاستشهد على (ما) الموصولة التي صلتها جملة فعلية بخمسة شواهد من ذلك قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ﴾ [سورة الرعد: ٤٢]، ف(ما) في قوله: (ما تَكْسِبُ) موصولة عند البصير، وهي مفعول به لـ(تكسب) وجملة(تكسب) صلة^(٦)، واستدلّ على مجيء الصلة جملة اسمية بشاهد واحد هو قوله تعالى: ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ [سورة الأحزاب: ٣٧]، ف(ما) موصولة و(الله) مبتدأ خبره لفظ(مُبدِيهِ)، واستدلّ على مجيء الصلة شبه جملة ظرفًا أم جازًا ومجرورًا في ثلاثة مواضع، من ذلك قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ [سورة البقرة: ٢٥٥] .

فضلاً عن ذلك نكر البصير أنّ(ما) تأتي مرادفة لـ(مَنْ) الذالة على العاقل، وهذا خلاف الأصل فيها^(٧)، وقد استدلّ على ذلك بثلاثة شواهد منها قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [سورة النساء: ٣]، ف(ما) عند البصير موصولة بمعنى (مَنْ)، وهو رأي جمهور المفسرين، والتقدير: فانكحوا مَنْ طابَ لَكُمْ، أي: جنس مَنْ يعقل وهُنَّ النِّسَاءُ؛

(1) ينظر : الجنى الداني : ٣٣٤-٣٣٨ .

(2) ينظر : مغني اللبيب: ٤٢٧/١-٤٣٥ .

(3) ينظر : الدرر المنظومة : ٢٤١ .

(4) ينظر : الكتاب : ٦٩/٣ ، و أسرار العربية - الأنباري : ٣٦٣ ، وشرح اللوحة البدرية : ٣١٤ / ١ .

(5) ينظر : ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١٠٦/١ .

(6) ينظر : الجدول في إعراب القرآن : ١٤٩/١٣ .

(7) ينظر : الكتاب : ٢٨٦/٢ ، والمقتضب : ٤٢/١ ، ١٥٨/٤ ، وشرح التصريح : ١٥٧/١ .

إمّا لتعاقب (مَنْ) و(ما) في الاستعمال أو لنقصان عقول النساء فإِنَّهِنَّ يجربن مجرى غير العقلاء^(١)، ولأنَّ جعل(ما) موصولة عائدة على العاقل مخالفاً للأصل - كما ذكرنا - أوّل المراد بها إمّا نعتاً، قال ابن عطية: "وقال (ما) ولم يقل (مَنْ)؛ لأنّه لم يُرد تعيين مَنْ يعقل وإنّما أراد النوع الذي هو الطيّب من جهة التحليل فكأنّه قال: فانكحوا الطيّب"^(٢)، أو العقد، أي: فانكحوا نكاحاً طيباً^(٣).

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ عدداً من المفسرين أجازوا أربعة أوجه آخر ل(ما) في هذا السياق، أحدها: أن تكون مصدرية ظرفية بتقدير: فانكحوا مدة طيب النكاح لكم، والثاني: أن تكون مصدرية مقدّرة باسم الفاعل، والمعنى: فانكحوا النكاح الذي طاب^(٤)، "غير أنّ النكاح مصدر (نكح) وليس مصدر (طاب)، فعند جعل(ما) مصدرية بمعنى الفاعل يلزم أن يكون التقدير: فانكحوا الطيّب"^(٥)، والثالث: أن تكون ظرفية فحسب، والتقدير: فانكحوا دوام استحسانكم النكاح، وعدّ هذا الوجه ضعيفاً^(٦)، والرابع: أن تكون نكرة موصوفة، أي: انكحوا جنساً طيباً أو عدداً طيباً^(٧). وقد استبعد النحاس وجه المصدرية^(٨)، وهو في هذا خالف أغلب المفسرين والنحاة الذين أجازوا وجهي الموصولية والمصدرية وآثروا معنى المصدرية، إذ نكر المبرّد مثلاً أن جعل (ما) مصدرية هو أقيس في العربية، وأنّ هذا الوجه هو الذي عليه النحويون^(٩)، وهذا مردود عند أحد الباحثين إذ قال: "إنّ(ما) بإجماع النحاة تتعيّن أن تكون موصولة، وتمتّع أن تكون مصدرية إذا عاد عليها الضمير، فكيف جاز عندهم أن تكون في هذه الآية مصدرية وقد عاد الضمير المستتر في(طاب)؟ مع أنّ هذا الضمير لا يصحُّ إلغاؤه؛ لأنّه فاعل، ولا يصحُّ ردّه إلى غير(ما) إلاّ بتأويل لا يخلو من تكلف ظاهر"^(١٠).

1. ينظر: الجامع لأحكام القرآن : ١٦/٥ ، والبحر المحيط : ١٧٠/٣ ، والدر المصون : ٥٥٨/٣ .
2. المحرر الوجيز : ٧/٢ ، وينظر: البحر المحيط: ١٧٠/٣ ، والتحرير والتنوير : ١٠٦/٤ .
3. ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١٦/٥ .
4. ينظر : معاني القرآن - الفراء : ١٧٨/١ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٦/٥ ، والبحر المحيط : ١٧١/٣ .
5. (ما) في القرآن الكريم دراسة نحوية - د. عبد الجبار فتحي زيدان : ٢٣ .
6. ينظر : المحرر الوجيز : ٧/٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٦/٥ .
7. ينظر: البحر المحيط : ١٧١/٣ ، والدر المصون : ٥٥٨/٣ .
8. ينظر : إعراب القرآن: ٤٣٤/١ .
9. ينظر: المقتضب : ٥٢/٢ ، ١٨٥/٤ ، ومشكل إعراب القرآن: ١١٣ ، والجامع لأحكام القرآن: ١٦/٥ .
10. (ما) في القرآن الكريم دراسة نحوية : ٢٤ .

المطلب الثاني : (ما) الموصوفة والتامة^(١)

ومعنى الموصوفة التي تحتاج إلى صفة بعدها سواء أكانت الصفة مفردة أم جملة، وبخلافها (ما) التامة فإنها لا تحتاج لا إلى صفة ولا صلة، وقد استدلل البصير بشواهد على كل نوع نذكرها كالاتي:

النوع الأول : (ما) الموصوفة

تكون (ما) نكرة موصوفة بالجملة التي تليها إذا قُدر الموصوف بنكرة^(٢)، وقد استدلل البصير على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَقَالَ قَرِينُهُ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ [سورة ق: ٢٣]، ف(ما) عنده نكرة موصوفة، ويكون الطرف (لدي) وصفاً ل(ما)، وكذلك (عتيداً)، و(ما) وصفتها خبر (هذا)، وهذا رأي الأخفش من قبل^(٣)، والتقدير: هذا شيء ثابت لدي عتيداً^(٤). وذكر جمهور المفسرين أن ل(ما) في السياق المذكور وجهاً ثانياً وهو كونها موصولة بمعنى (الذي)، وقد فصل السمين الحلبي فقال: "يجوز أن تكون (ما) نكرة موصوفة و(عتيداً) وصفتها و(لدي) متعلق ب(عتيداً)، أي: هذا شيء عتيداً لدي، أي: حاضر عندي، ويجوز على هذا أن يكون (لدي) وصفاً ل(ما) و(عتيداً) صفة ثانية أو خبر مبتدأ محذوف، أي: هو عتيداً، ويجوز أن تكون موصولة بمعنى (الذي) و(لدي) صلته و(عتيداً) خبر الموصول، والموصول وصلته خبر الإشارة، ويجوز أن تكون (ما) بدلا من (هذا) موصولة كانت أو موصوفة ب(لدي) و(عتيداً) خبر (هذا)"^(٥)، واكتفى النسفي وابن عاشور^(٦) بإيراد وجه واحد فقط، فذكر الأول أن (ما) نكرة موصوفة وذكر الثاني أنها موصولة .

فضلا عن ذلك وجدنا صاحبنا يستدل بشاهدين ل(ما) المتصلة ب(بئس) وقد جاء بعده جملة، موجهها (ما) فيهما على أنها موصوفة، من ذلك قوله تعالى: ﴿بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا﴾ [سورة البقرة: ٩٠] ، ف(ما) نكرة بمعنى (شيء) منصوبة على التمييز مفسرة لفاعل (بئس) و(اشتروا) صفته و(أن يكفروا) هو المخصوص بالذم، أي: بئس شيئاً اشتروا به أنفسهم، وهو مذهب الأخفش وبه قال الفارسي في أحد قوليه ونص عليه الزمخشري^(٧).

(1) ينظر: الدرر المنظومة: ٢٤٠، ٢٤٢. 1.

(2) ينظر: ما في القرآن الكريم: ٥١. 2.

(3) ينظر: معاني القرآن: ٣٧. 3.

(4) ينظر: مدارك التنزيل: ١١٦٢. 4.

(5) الدر المصون: ٢٧/١٠، وينظر: أنوار التنزيل: ١٤٣/٥، والبحر المحيط: ١٢٥/٨. 5.

(6) ينظر: مدارك التنزيل: ١١٦٢، والتحرير والتوير: ٢٥٨/٢٦. 6.

(7) ينظر: معاني القرآن: ١٠٥، والكشاف: ٨٦، وأنوار التنزيل: ٩٣/١، والبحر المحيط: ٤٧٢/١. 7.

ول(ما) ثلاثة أوجه أخرى عند المفسرين مع تفاوت في الذكر، إذ أورد لنا ابن عطية وجهين، أحدهما: أن(ما) معرفة تامة، وهو مذهب سيويه والكسائي، والتقدير: بِئْسَ الشَّيْءُ، والمخصوص بالذم محذوف و(أن يكفروا) في موضع رفع بالابتداء وخبره فيما قبله، والثاني: أن (ما) مصدرية، وهو مذهب الكسائي ف(ما) و(اشترؤا) بمنزلة اسم واحد قائم بنفسه، والتقدير: بِئْسَ اشترؤهم أن يكفروا^(١)، وتابعه في ذلك عدد من المفسرين^(٢)، وقد ردّ الوجه الثاني بقوله: "وهذا معترض؛ لأنّ (بئس) لا تدخل على اسم معيّن يتعرّف بالإضافة إلى الضمير"^(٣)، وتوسّع أبو حيان والسمين الحلبي، إذ ذكرا وجهًا ثالثًا وهو أن(ما) موصولة بمعنى (الذي)، وهو مذهب الفراء والكسائي وبه قال الفارسي في أحد قوليه^(٤)، واقتصر ابن عاشور بإيراد كون (ما) إمّا معرفة تامة أو موصولة، معقبًا بقوله: "وهذان هما أوضح الوجوه"^(٥).

النوع الثاني : (ما) التامة : وتشمل ما يأتي:

أولاً : (ما) المتصلة ب(نعم)

عدّ البصير (ما) المتصلة ب(نعم) تامة، مستدلا على ذلك بشاهدين، أحدهما: قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [سورة البقرة: ٢٧١]، وهو وجه ورد عند جمهور المفسرين، إذ ذكروا أنّ (ما) في هذا السياق نكرة غير موصولة ولا موصوفة، أو نكرة تامة^(٦)، قال ابن عاشور: "أي: متوغّلة في الإبهام لا يُقصد وصفها بما يُخصّصها، فتمامها من حيث عدم إتباعها بوصف لا من حيث إنّها واضحة المعنى، ولذلك تُفسّر ب(شيء)، ولمّا كانت كذلك تعيّن أن تكون في موضع التمييز لضمير (نعم) المرفوع المستتر"^(٧).

وذكر الزجاج أنّ (ما) تكون في تأويل (الشيء)، أي: نعم الشيء هو^(٨)، ويفهم من ذلك أنّها معرفة تامة، وتأويلها ب(الشيء) مردود، إذ نقل ابن عادل عن أبي علي قوله: "الجيد في تمثيل هذا أن يُقال: (ما) في تأويل شيء؛ لأنّ (ما) ها هنا نكرة فتمثيله بالنكرة أبين، والدليل على أنّ (ما) ها هنا نكرة أنّها لو كانت معرفة فلا بدّ لها من صلة

(1) ينظر : المحرر الوجيز : ١٧٨/١ .

(2) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٣٠/٢ ، والبحر المحيط : ٤٧٢/١-٤٧٣ ، الدر المصون : ٥٠٧/١ .

(3) المحرر الوجيز : ١٧٨/١ .

(4) ينظر: البحر المحيط : ٤٧٣/١ ، والدر المصون : ٥٠٧/١ .

(5) التحرير والتنوير : ٢٥٣/٢ .

(6) ينظر : الكشاف : ١٥٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ٣١٨/٣ ، والبحر المحيط : ٣٣٧/٢ .

(7) التحرير والتنوير : ٥٣٦/٢ .

(8) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١٧٣/١ ، واللباب في علوم الكتاب : ٤٣٣/٤ .

وليس ها هنا ما يوصل به؛ لأنَّ الموجود بعد (ما) هو (هي)، وكلمة (هي) مفرد، والمفرد لا يكون صلة لـ(ما)، وإذا بطل هذا فنقول: (ما) نصبٌ على التمييز، والتقدير: نَعَمْ شيئاً هي إبداءُ الصّدقات ، فحذف المضاف؛ لدلالة الكلام عليه^(١) .

والشاهد الثاني قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ [سورة النساء: ٥٨] ، إذ وجّه البصير (ما) في هذا السياق أنّها تامة، وهو وجه ذكره المفسرون إلا أنّنا وجدنا عندهم تنوعاً في أوجه (ما)، إذ ذكر جمهورهم أنّها إمّا أن تكون نكرة موصوفة، وهو مذهب الفارسي في أحد قوليه، وتقدير الكلام: نَعَمْ شيئاً يعظكم به، فتكون جملة (يعظكم) صفة لـ(شيئاً) أو تكون معرفة تامة، وهو مذهب سيبويه والكسائي^(٢)، والتقدير: نَعَمْ الشّيء الذي يعظكم به، والمخصوص بالمدح في الحالين محذوف، أي: نِعِمَّا يعظكم به ذلك وهو المأمور به من أداء الأمانات والعدل في الحكم^(٣)، أو تكون نكرة تامة وهو رأي الأخفش، إذ قال: " ف(ما) ها هنا اسم ليست له صلة؛ لأنّك إن جعلت (يعظكم به) صلة لـ(ما) صار كقولك: إنّ الله نَعَمْ الشّيء أو نَعَمْ شيئاً، فهذا ليس بكلام، ولكن تجعل (ما) اسماً لوحدها كما تقول: غسلته غسلًا نِعِمًا، تريد: نَعَمْ غسلًا، فإن قيل: كيف تكون (ما) اسماً وحدها وهي لا يُتكلّم بها وحدها؟ قلتُ لك: هي بمنزلة يا أيّها الرجل؛ لأنّ (أيّا) ها هنا اسم لا يُتكلّم به وحده حتى يوصف فصار (ما) قبل الموصوف ها هنا؛ لأنّك إذا قلت: غسلته غسلًا نِعِمًا فإنما تريد المبالغة والجودة ، فأستغني بهذا حتّى تُكلّم به وحده"^(٤). ونكر أبو حيان وجها رابعاً وهو كونها موصولة على مذهب الفارسي في قوله الثاني، والمخصوص محذوف أيضاً، تقدير الكلام: نَعَمْ الذي يعظكم به تأدية الامانات والحكم بالعدل^(٥)، معقّباً بقوله: " وقد تأولت (ما) هنا على كلّ هذه الأقوال"^(٦)، ويفهم من ذلك أنّه لم يُرَجَّح وجهاً على آخر، وتابعه في ذلك الشوكاني وابن عاشور^(٧). أمّا ابن عطية فقد اقتصر على إيراد وجه واحد لـ(ما) وهو كونها زائدة كافة، إذ قال: " و(ما) المردفة على (نَعَمْ) إنّما هي مُهيئة لاتصال الفعل بها كما هي في رُبّما ومِمّا... ومع أنّ (ما) موطنة فهي

(١) اللباب في علوم الكتاب: ٤/٤٣٣. 1.

(٢) ينظر: معاني القرآن - الفراء: ١/٤٩. 2.

(٣) ينظر: الكشاف: ٢٤٢، وأنوار التنزيل: ١/١٦٠، والبحر المحيط: ٢/٢٨٩، وإرشاد العقل السليم: ٢/١٩٣. 3.

(٤) معاني القرآن: ٣٨-٣٩. 4.

(٥) ينظر: البحر المحيط: ٢/٢٨٩. 5.

(٦) المصدر نفسه. 6.

(٧) ينظر: فتح القدير: ١/٦٠٧، والتحرير والتنوير: ٤/١٦٤. 7.

بمعنى (الذي)، وما وطأت إلا وهي اسم^(١)، وهو رأي الفراء^(٢)، وقد ردّ هذا الوجه أبو حيان فقال: " وهو كلام متهافت؛ لأنه من حيث جعلها موطنة مهيبة لا تكون اسمًا، ومن حيث جعلها بمعنى (الذي) لا تكون مهيبة موطنة فتدافعا"^(٣). والملاحظ ممّا تقدّم أنّ البصير ارتضى في (ما) المتصلة بـ(نعمَ وبئسَ) والواقع بعدها فعل وجهين، أحدهما: كونها نكرة موصوفة، والآخر: كونها معرفة تامة، ولعله اعتمد في توجيهه على السياق، وهو في ذلك لم يخرج عمّا ذكره المرادي من تفصيل مفاده أنّه إذا جاء بعد الفعل مفرد كانت (ما) على ثلاثة أوجه، نكرة موصوفة أو معرفة تامة أو مركبة مع الفعل كأنهما كلمة واحدة لا موضع لها من الإعراب، أمّا إذا جاء بعد الفعل جملة فعلية فإنّ (ما) على أوجه منها: نكرة منصوبة على التمييز، أو اسم تام معرفة أو موصولة أو مصدرية أو كافة أو نكرة موصوفة^(٤).

ثانيًا : (ما) التعجبية^(٥)

وردت (ما) بهذه التسمية عند البصير، إلاّ أنّه لم يبيّن حقيقتها بخلاف جمهور البصريين الذين رأوا أنّها في صيغة (ما أفعله) نكرة تامة مرفوعة بالابتداء خبرها الجملة بعدها^(٦)، وقد اكتفى بإيراد شاهدين، أحدهما : قوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [سورة البقرة: ١٧٥]، والتقدير: شيءٌ أصبرهم على النار، والمعنى: ما أشجعهم على النار إذ يعملون عملاً يؤدّي إليها! وقيل: ما أبقاهم على النار! وقيل: ما أقلّ جزعهم من النار! وقيل: ما أدومهم على عمل أهل النار! ^(٧)، ومعنى كلّ ذلك أنّ الله يُعجب المؤمنين من جرأة الكفار على عملٍ يُقربهم من النار، وقال أبو حيان: " وإذا قلنا: إنّ الكلام هو تعجّب، فالتعجّب هو استعظام الشيء وخفاء حصول السبب، وهذا مستحيل في حقّ الله تعالى فهو راجع لمن يصحّ ذلك منه، أي : هم ممّن يقول فيهم منّ رآهم: ما أصبرهم على النار"^(٨). ومن متابعة كتب المفسرين وقفنا على أوجه أخرى احتملتها (ما) في هذا السياق، أحدها: أن تكون استفهامية صاحبها معنى التعجّب وما بعدها خبرها،

(١) المحرر الوجيز : ٧٠/٢ . 1

(٢) ينظر : معاني القرآن : ٤٩/١ . 2

(٣) البحر المحيط : ٢٩٠/٣ . 3

(٤) ينظر : الجنى الداني : ٣٣٥ - ٣٣٧ . 4

(٥) ينظر : الدرر المنظومة : ٥٢٤٣ . 5

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٣٣/٣ ، والجنى الداني : ٣٣٥ ، ومغني اللبيب : ٤٢٩/١ . 6

(٧) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٢٣٢/٢ . 7

(٨) البحر المحيط : ٦٦٩/١١ . 8

والتقدير: أي شيء أصبرهم على عمل أهل النار؟! وهو قول الفراء وابن درستويه^(١)، وقد يُراد بها التوبيخ والاستهانة والتقدير^(٢)، والثاني: أن تكون موصولة، والجملة بعدها صلة والخبر محذوف، والتقدير: الذي أصبرهم على النار أمرٌ عظيمٌ، والثالث: أن تكون موصوفة، والجملة بعدها صفة، والخبر محذوف أيضًا، والتقدير: شيءٌ أصبرهم على النار أمرٌ عظيمٌ، وكلا القولين نُسبا إلى الأخفش^(٣)، والرابع: أن تكون نافية، أي: فما أصبرهم الله على النار، نقله أبو البقاء^(٤) وردّه السمين الحلبي بقوله: "وليس بشيء"^(٥).

وذكر أحد الباحثين أن السياق إذا كان محتملاً الأوجه الأربعة فإن جمهور النحويين^(٦) عدّوا الوجه الأول نكرة تامة دالة على التعجب - هو الأظهر -؛ بحجة أن التعجب في الإبهام بمنزلة الشرط والاستفهام، فجعل (ما) موصولة أو موصوفة يخرجها عن الإبهام الملازم للتعجب الذي عرّف بأنه ما خفي سببه، فالصلة تبيّن الموصول وتوضّحه، والصفة تبيّن الموصوف^(٧). فضلا عن أن جعل (ما) استفهامية مشوبة بالتعجب فيه تناقض؛ لأنّ الاستفهام فيه إنكار للفاعل بخلاف التعجب الذي فيه إثبات للفاعل وتعظيم لصفته^(٨).

أما الشاهد الثاني فهو قوله تعالى: ﴿قَتَلَ الْإِنْسَانَ مَا أَكْفَرَهُ﴾ [سورة عبس: ١٧]، وقد اتفق جمهور المفسرين على أن (ما) فيه تحتمل وجهي التعجب والاستفهام^(٩)، مع تفاوت في الاختيار، قال النحاس: "الأولى أن تكون (ما) استفهامًا، أي: ما الذي أكفره مع ظهور آيات الله جلّ وعزّ وإنعامه عليه؟ وقيل: هو تعجب"^(١٠)، وقال القرطبي: " ما أكفره ، أي شيء أكفره؟ وقيل: ما تعجب، وعادة العرب إذا تعجبوا من شيء قالوا: قاتله الله ما أحسنه وأخزاه الله ما أظلمه، والمعنى : اعجبوا من كفر الإنسان بالله ونعمه مع معرفته بكثرة إحسانه إليه"^(١١)، وقال أبو حيان: " الظاهر أنه

(1) ينظر: معاني القرآن: ٤٩/١-٥٠، والبحر المحيط: ٦٦٨/١ . 1)

(2) ينظر: المقتضب : ١٨٣/٤ 2)

(3) ينظر : البحر المحيط : ٦٦٩/١ ، ومغني اللبيب : ٤٢٩/١ ، ولم نقف على رأي الأخفش في : معاني القرآن . 3)

(4) ينظر : التبيان : ١٤٢/١ 4)

(5) الدر المصون : ٢٤٣/٢ 5)

(6) ينظر: المقتصد : ٣٧٠/١، ومغني اللبيب: ٤٢٩/١، والجنى الداني: ٣٣٥ . 6)

(7) ينظر: ما في القرآن الكريم دراسة نحوية: ٧٠-٧١٧)

(8) ينظر : المصدر نفسه : ٧٩ . 8)

(9) ينظر : معاني القرآن - الأخفش : ٣٠٥ ، ومدارك التنزيل : ١٣٢٢ ، والدر المصون: ٣٠٥/٤ . 9)

(10) إعراب القرآن : ٦٢٨/٣ 10)

(11) الجامع لأحكام القرآن : ١٨٩/١٩ 11)

تعجب من إفراط كفره، والتعجب بالنسبة للمخلوقين، إذ هو مستحيل في حق الله تعالى، أي: هو مما يُقال فيه: ما أكفره! وقيل: ما استفهام توبيخ، أي: أي شيء أكفره؟ أي جعله كافرًا^(١).

المطلب الثالث : (ما) الاستفهامية^(٢)

هي اسم مبهم مبني؛ لتضمنه معنى حرف الاستفهام (الهمزة)، بمعنى: أي شيء؟ ويعمل فيها ما بعدها من الأفعال، ولها الصدارة في الكلام^(٣)، والأصل أن يُسأل بها عما لا يعقل وأجناسه، وقد يُسأل عن أجناس العقلاء^(٤). وقد استدلّ البصير على (ما) الاستفهامية بستة شواهد، من ذلك قوله تعالى: ﴿قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ مَا هِيَ﴾ [سورة البقرة: ٦٨]، ف(ما) اسم استفهام في محلّ رفع بالابتداء، تقدير الكلام: أي شيء هي، والمراد بها في هذا السياق السؤال عن الوصف، و(هي) ضمير رفع منفصل في محل خبر ل(ما) والجملة في محل نصب (يُبيِّن)؛ لأنّ الفعل يشبه أفعال القلوب فعَلِقَ عن العمل فيما بعده^(٥).

فضلاً عن ذلك تطرّق البصير إلى (ما) الاستفهامية المسبوقة بحرف جرّ، مشيراً إلى أنّ ألفها تُحذف في حالة الجرّ وهي خصيصة فيها وأنّ تلك اللام لا تُحذف مع غيرها، وهو في ذلك تابع جمهور النحويين^(٦)، وأختلف في علّة ذلك الحذف، فقيل: تفرقة بينها وبين (ما) الموصولة، أو قصداً للخفة لكثرة الاستعمال، أو لدلالة الكلام عليها^(٧). واستدلّ البصير على هذا الحذف بشاهدين، من ذلك قوله تعالى: ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ نِكْرَاهَا﴾ [سورة النازعات: ٤٣]، فلفظ (فيم) شبه جملة مركّبة من حرف الجرّ (في) و(ما) وهي اسم استفهام بمعنى: أي شيء، ويتعلّق (فيم) بالجملة الاسمية التي وردت بعدها (أنت من نكراها)^(٨)، وحذف ألف (ما) الاستفهامية هو الاستعمال الفصيح، وقد أشار إلى قراءة (عما) بإثبات الألف، وهي قراءة عبد الله وعكرمة وأبي عيسى بن عمر^(٩)، وعدّها نادرة غير معتبرة، وهو رأي الزمخشري^(١٠).

(١) البحر المحيط : ٤٢٠/٨ .

(٢) ينظر : الدرر المنظومة : ٢٤٣ .

(٣) ينظر : مغني اللبيب : ٤٢٩/١ .

(٤) ينظر : المقضب : ٤١/١-٤٢/٢ ، والاتقان في علوم القرآن - الزركشي : ٢٨٧/٢ .

(٥) ينظر : الدر المصون : ٤١٩/١ ، والجدول في إعراب القرآن : ١٥٥/١ .

(٦) ينظر : مغني اللبيب : ٤٣٠/١ .

(٧) ينظر : إعراب القرآن : ١٤٧/٥ ، والمحرم الوجيز : ٤٢٣/٥ ، والتحرير والتنوير : ٧/٣٠ .

(٨) ينظر : الجدول في إعراب القرآن : ٢٣٨/٣٠ .

(٩) ينظر : المحرم الوجيز : ٤٢٣/٥ ، والبحر المحيط : ٤٠٢/٨ .

أما عن دلالة الاستفهام في هذا السياق فقال أبو حيان: " والاستفهام عن هذا فيه تفخيم وتهويل وتقرير وتعجيب، كما تقول: أي رجل زيد؟! وزيد ما زيد؟! كأنه لما كان عديم النظير أو قليله خفي عليك جنسه فأخذت تستفهم عنه"^(٢)، وقال أبو السعود: "و(ما) فيها من الإبهام للإيدان بفخامة شأن المسئول عنه وهوله وخروجه عن حدود الأجناس المعهودة، أي: عن أي شيءٍ عظيم الشأن"^(٣) .

ويمكن القول: إن من مواضع استعمال (ما) للتفخيم أيضًا ما استدلَّ به البصير وهو قوله تعالى: ﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ﴾ [سورة القارعة: ١]، وقد سمى (ما) هنا التفخيمية^(٤)، وهي لا تخرج عن كونها استفهامية إلا أنها أفادت معنى مجازيا وهو التفخيم والاستعظام والتعجب، أكد ذلك جمهور المفسرين^(٥)، وقد اختلف في إعراب (ما القارعة) على قولين، أحدهما: إن (ما) مبتدأ و(القارعة) خبره^(٦)، والآخر: إن (ما) خبر و(القارعة) مبتدأ، قاله أبو السعود معللاً ذلك بأنَّ محطَّ الفائدة هو الخبر لا المبتدأ، ولا ريب في أنَّ مدار إفادة الهول والفخامة ههنا هو كلمة "ما القارعة" أي شيءٍ عجيبٍ هي في الفخامة والفضاعة، وقد وُضع الظاهر موضع الضمير تأكيداً للتهويل^(٧). وعلى القولين تكون جملة (ما القارعة) خبراً عن لفظ (القارعة) الأول، وقيل: " أن تكون (القارعة) الأول مستقلاً بنفسه، فيقدَّر خبرٌ عنه محذوف نحو: القارعة قريبة، أو يُقدَّر فعلٌ محذوفٌ نحو: أتت القارعة، ويكون قوله: (ما القارعة) استئنافاً للتهويل"^(٨).

ونكر البصير أن (ما الاستفهامية) تأتي مركبة مع (ذا)، وعدَّ (ذا) اسماً موصولاً، مستدلاً بخمسة شواهد، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ [سورة البقرة: ٢٦]، ف(ماذا) هنا تحتمل وجهين^(٩)، أحدهما: أن تكون (ما) اسم استفهام مرفوعاً بالابتداء و(ذا) اسم موصول بمعنى (الذي) وجملة (أراد) صلة موصول وعائدها محذوف، والتقدير: ما الذي أراه الله؟ والوجه الثاني: أن تكون (ما) مركبة مع (ذا) فصارت كلها استفهاماً

(1) ينظر : الكشاف : ١١٧١ .

(2) البحر المحيط : ٤٠٣/٨ .

(3) إرشاد العقل السليم : ٨٤/٩ .

(4) ينظر : الدرر المنظومة : ٢٤٣ .

(5) ينظر : جامع البيان في تأويل القرآن - الطبري : ٥٧٣/٢٤ ، والبحر المحيط : ٥٠٣/٨ ، والتحرير والتنوير : ٤٤٩/٣٠ .

(6) ينظر : البحر المحيط : ٥٠٣/٨ ، والتحرير والتنوير : ٤٤٩/٣٠ ، والجدول في إعراب القرآن : ٣٩٢/٣٠ .

(7) إرشاد العقل السليم : ١٩٢/٩ .

(8) التحرير والتنوير : ٤٤٩/٣٠ .

(9) ينظر : إعراب القرآن : ٢٠٤/١ ، ومشكل إعراب القرآن : ٣٣ ، والبحر المحيط : ٢٦٩/١ ، والتحرير والتنوير : ٣٦٠/١ .

بمنزلة اسم واحد في موضع نصب مفعولاً مقمّماً ل(أراد)، والتقدير: أي شيءٍ أَرادَهُ اللهُ؟، قال أبو حيان: " وهذان الوجهان فصيحان" (١) ، وعدّ ابن كيسان الوجه الثاني وجهًا جيّدًا (٢). ويبيّن ابن عاشور أنّ " الاستفهام هنا إنكاري، أي: جعل الكلام في صورة الاستفهام كناية به عن الإنكار؛ لأنّ الشّيء المنكر يُستفهم عن حصوله، فاستعمال الاستفهام في الإنكار من قبيل الكناية، ومثله لا يُجاب بشيءٍ غالبًا؛ لأنّه غير مقصود به الاستعلام، وقد يُلاحظ فيه معناه الأصلي فيُجاب بجواب؛ لأنّ الاستعمال الكنائي لا يمنع من إرادة المعنى الأصلي" (٣).

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ لتكوين (ماذا) في كلام العرب أوجه أخرى (٤) لا يحتملها سياق الآية المذكورة ، أحدها: أن تكون (ما) اسم استفهام و(ذا) اسم إشارة، وهذا هو الأصل (٥)، والثاني: أن تكون (ماذا) اسمًا موصولًا مركّبًا تغليبًا ل(ذا) على (ما)، وهو قليل جدًّا، والثالث: أن تكون (ما) اسم استفهام و(ذا) زائدة، ذكر السمين الحلبي أنّه أضعف الوجوه؛ لأنّ زيادة الأسماء ممنوعة أو قليلة جدًّا (٦)، والرابع: أن تكون (ماذا) كلّها نكرة موصوفة، وهو رأي منقول عن الفارسي (٧).

المطلب الرابع : (ما) الشرطية (٨)

تستعمل (ما) للدلالة على ما لا يعقل ثمّ ضُمّت معنى الشرط؛ لإبهامها، ويعمل فيها ما بعدها من الأفعال (٩)، وقد استدلّ البصير على هذا المعنى بشاهدين، من ذلك قوله تعالى: ﴿مَا نَسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [سورة البقرة : ١٠٦] ، ف(ما) عنده شرطية، وهي منتصبة على المفعولية جازمة للفعلين (نسخ) و(نأت)، وهو في ذلك تابع جمهور المفسّرين (١٠) عدا السمين الحلبي الذي ألمح إلى احتمالية عدّ (ما) هنا مصدرية أيضًا، إذ قال: "في (ما) قولان، أحدهما، وهو الظاهر: أنّها مفعول (نسخ)، وهي شرطية جازمة له، والتقدير: أي شيءٍ

(١) البحر المحيط : ٢٦٩/١ .

(٢) ينظر : مشكل إعراب القرآن: ٣٣ .

(٣) التحرير والتنوير: ٣٦٠/١ .

(٤) ينظر: البحر المحيط : ٢٦٢-٢٦٣ ، والدر المصون : ٢٣١/١ ، والتحرير والتنوير : ٣٦٠/١ .

(٥) التحرير والتنوير: ٣٦٠/١ .

(٦) ينظر : الدر المصون : ٢٣١/١ .

(٧) ينظر : المصدر نفسه .

(٨) ينظر : الدر المنظومة : ٢٤٢ .

(٩) ينظر: المقتضب: ٥٢/٢ ، وشرح المفصل : ٥/٤ .

(١٠) ينظر : أنوار التنزيل: ٩٩/١ ، والبحر المحيط: ٥٤٩/١ ، وإرشاد العقل السليم: ١٤٣/١ .

ننسخ...والثاني: أنها شرطية أيضًا جازمة لـ(ننسخ) ولكنها واقعة موقع المصدر، و(من آية) هو المفعول به، والتقدير: أي نسخ ننسخ آيةً ، قاله أبو البقاء وغيره، وقالوا: مجيء (ما) مصدرًا جائز^(١) .

فضلاً عن ذلك ذكر البصير أنّ (ما) قد تجيء للوقت والزمان، وعدّ نحو ذلك قليلاً، مستدلاً بشاهدين، أحدهما: قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [سورة النساء : ٢٤]، ف(ما) عنده ظرفية، وهي هنا متضمنة معنى الشرط، ولعلّ هذا دفع بعض المفسرين إلى القول بأنها تحتل دلالة الشرط مع احتمالية كونها موصولة^(٢)، والفاء في (فآتوهنّ) واقعة إمّا في جواب الشرط أو في خبر الاسم الموصول؛ لتضمّنه معنى الشرط، قال أبو حيان: " ويجوز أن تكون شرطية، والخبر الفعل الذي يليها، والجواب: فآتوهنّ، ولا بدّ إذ ذلك من راجع يعود على اسم الشرط، فإن كانت (ما) واقعة على الاستماع فالرّاجع محذوف، تقديره: فآتوهنّ أجورهنّ من أجله، أي: من أجل ما استمتعتم به، وإن كانت (ما) واقعة على النّوع المُستمتع به من الأزواج، فالرّاجع هو المفعول بآتوهنّ وهو الضمير... ويجوز أن تكون (ما) موصولة وخبرها إذ ذلك هو (فآتوهنّ)، والعائد الضمير المنصوب في (فآتوهنّ) إن كانت واقعةً على النّساء، أو محذوف إن كانت واقعةً على الاستمتاع^(٣)، وذكر ابن عاشور أنّ "الظاهر أن تجعل (ما) اسم شرط صادقاً على الاستمتاع؛ لبيان أنّه لا يجوز إخلاء النّكاح عن المهر... ولذلك قرّن الخبر بالفاء في قوله: فآتوهنّ أجورهنّ فريضة؛ لأنّه اعتبر جواباً للشرط"^(٤).

أمّا الشاهد الثاني فهو قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [سورة التوبة: ٧] ف(ما) عند البصير ظرفية، أي: أيّ زمانٍ استقاموا لهم^(٥)، وهي متضمنة معنى الشرط أيضاً، قال ابن عاشور: " والفاء الواقعة في قوله: (فاستقيموا لهم) فاء جواب الشرط، وأصل ذلك أنّ الظرف والجارّ والمجرور إذا قُدم على متعلّقه قد يُشربُ معنى الشرط فتدخل الفاء في جوابه"^(٦) . ول(ما) في هذا السياق وجه ثانٍ وهو كونها مصدرية زمانية، والتقدير: استقيموا لهم مدّة استقامتهم لكم^(٧) .

(الدر المصون: ٥٧/٢، وينظر: التبيان: ١٠٢/١ . 1)

(ينظر: البحر المحيط: ٢٢٨/٣ ، والتحرير والتنوير: ٩/٥ ، وفتح القدير: ٥١٧/١ . 2)

(البحر المحيط: ٢٢٨/٣ . 3)

(التحرير والتنوير: ٩/٥ . 4)

(ينظر: إرشاد العقل السليم: ٤٥/٤ . 5)

(التحرير والتنوير: ١٢٣/١٠ . 6)

(ينظر: غرائب القرآن و رغائب الفرقان - النيسابوري: ٤٣٥/٢ ، وإرشاد العقل السليم: ٤٥/٤ . 7)

الخاتمة

كلّ دراسة لابدّ أن تشتمل على نتائج ينتهي إليها البحث، ومن أهم ما توصلنا إليه في هذه الدراسة :

١- كان البصير متابعًا جمهور النحويين في تقسيم (ما) على حرفية واسمية، إلاّ إنّنا وجدناه قد فصل في أنواعها تبعًا للسياق الواردة فيه، فجاءت الحرفية عنده على ستة أنواع: (زائدة، وكافّة، ونافية، ومصدرية، وظرفية، وما الجحد)، أمّا الاسمية فعنده سبعة أنواع: (التامة، والموصولة، والموصوفة، والشرطية، والتعجبية، والتفخيمية، والاستفهامية) .

٢- احتملت (ما) في الشواهد القرآنية عند البصير في أرجوزته- في الغالب- أوجهًا متنوّعة ذكرها المفسّرون، إلاّ إنّ صاحبنا ارتضى وجهًا واحدًا لكلّ شاهد معتمدًا في اختياره الوجه المناسب للقاعدة الشائعة التي أقرّها النحاة أو الوجه الأظهر المناسب للسياق.

٣- لجأ البصير في توجيه دلالة (ما) إلى بيان عدد من الأحكام التي تميّز نوع عن آخر، مثال ذلك ميّز بين (ما) النافية و(ما) التي للجحد، فجعل الأولى لنفي الجملة الاسمية والفعلية، وخصّ الثانية ب(ما) التي تسبق (كان) الناقصة المشتمل سياقها على (لام الجحد)، وكذا وردت عنده (ما) الزائدة والكافة، و(ما) التامة والتعجبية، و(ما) المصدرية والظرفية، وهو بهذا يخالف النحويين الذين اختصّوا بدراسة حروف المعاني .

٤- أصدر البصير في مواضع قليلة أحكامًا نقدية، بيّن ذلك من خلال ذكر الوجه النحوي ل(ما) في السياق القرآني، فذكر مثلاً أنّ مجيء (ما) ظرفية قليل، وكذا إثبات ألف (ما) الاستفهامية بعد حروف الجرّ نادرة غير معتبرة .

ثبت المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٥٤هـ) ، تحقيق وتعليق : د. مصطفى أحمد النمّاس ، مطبعة المدني - القاهرة ، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م .
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم : أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى (ت٩٨٢هـ) ، دار إحياء التراث العربي - بيروت (د.ت) .
- أساليب النفي في القرآن : الدكتور أحمد ماهر البقري ، الإسكندرية ، ١٩٨٩م .
- أسرار العربية: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق وتعليق: بركات يوسف هبّود ، ط١ ، دار الأرقم بن الأرقم - بيروت ، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م .
- إعراب القرآن : أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ) ، تحقيق : د. زهير غازي زاهد ، ط٢ ، عالم الكتب ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .
- الأعلام: خير الدين الزركلي، ط١٥، دار العلم للملايين- بيروت، ٢٠٠٢م .
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل : أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي (ت٦٨٥هـ) ، ط١ ، دار إحياء التراث العربي- بيروت ، ١٤١٨هـ .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر (د.ت) .
- البحر المحيط : أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ) : دراسة وتحقيق وتعليق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، ط١ ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ١٤٤٢هـ-٢٠٠١م .
- التبيان في إعراب القرآن : أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ) ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركائه- القاهرة ، ١٣٥٦هـ-١٩٧٦م .
- التحرير والتنوير: محمد الطاهر ابن عاشور (ت١٣٩٣هـ)، ط١، مؤسسة التاريخ، بيروت ، ١٤٢٠هـ .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي - القاهرة ، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م .

- التعريفات : علي بن محمد الجرجاني(ت٨١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي-بيروت، ٢٠٠٢م .
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش(ت٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرون، ط١، دار السلام للطباعة والنشر - القاهرة، ١٤٢٨هـ .
- جامع البيان في تأويل القرآن: أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري(ت٣١٠هـ) ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م .
- الجامع لأحكام القرآن : أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي(ت٦٧١هـ) ، تحقيق: عبد الرزاق المهدي ، دار الكتاب العربي - بيروت ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .
- الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه : محمود صافي ، ط٣ ، دار الرشيد - دمشق - بيروت (د.ت) .
- الجنى الداني في حروف المعاني : حسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: طه محسن، جامعة بغداد ، ١٩٧٦م
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : عبد القادر بن عمر البغدادي(ت١٠٩٣هـ) ، قَدِّمَ له ووضع هوامشه وفهارسه : د. محمد نبيل طريفي ، ط٢ ، دار الكتب العلمية-بيروت ، ٢٠٠٩م .
- الدرر المنظومة والصرر المختومة : السيد خليل البصير(ت١١٧٦هـ)، تحقيق: د. عماد عبد السلام رؤوف، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق : د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم - دمشق (د.ت) .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني : أحمد محمود الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، مطبعة زيد بن ثابت- دمشق، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م .
- الروض النَّضْر في ترجمة أدياء العصر: عصام الدين عثمان بن علي بن مراد العمري(ت١١٨٤هـ)، تحقيق: د. سليم النعيمي، ط١، المجمع العلمي العراقي - بغداد، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م .
- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت٣٩٢هـ)، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م .
- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: أبو الفضل محمد خليل بن علي بن محمد بن مراد الحسيني(ت١٢٠٦هـ)، ط٣، دار البشائر الإسلامية- دار ابن حزم-بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م .

- شرح التصريح على التوضيح : خالد بن عبد الله بن أبي بكر محمد الجرجاوي الأزهري(ت٩٠٥هـ) ، ط١ ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م .
- شرح جمل الزجاجي : أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد ابن عصفور الأشبيلي(ت٦٦٩هـ) ، قدم له ووضع هوامشه: فواز الشعار، ط١، دار الكتب العلمية -بيروت/لبنان، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م .
- شرح الرضي على الكافية : رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي(ت٦٨٦هـ) ، تحقيق وتصحيح وتعليق: د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس- ليبيا، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م .
- شرح اللوحة البدرية في علم اللغة العربية : ابن هشام الأنصاري ، دراسة وتحقيق: د. هادي نهر ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م .
- شرح المفصل : أبو البقاء يعيـش بن علي بن يعيـش الموصلي(ت٦٤٣هـ) ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : د. إميل بديع يعقوب ، ط١ ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م .
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) : إسماعيل بن حماد الجوهري(ت٣٩٣هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، ط٢ ، دار العلم للملايين - بيروت ، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م .
- غرائب القرآن و رغائب الفرقان: نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين الفخي النيسابوري(ت٨٥٠هـ) ، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤١٦هـ .
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير : محمد بن علي بن محمد الشوكاني(ت١٢٥٠هـ) ، ضبطه وصححه : أحمد عبد السلام ، ط١ ، دار الكتب العلمية -بيروت ، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م .
- الكتاب : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ) ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، ط٥، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ١٤٣١هـ-٢٠٠٩م .
- كتاب العين : الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٥هـ) ، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام - بغداد ، ١٩٨١-١٩٨٦م .
- الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري(ت٥٣٨هـ) ، تعليق: خليل مأمون شيحا ، ط١ ، دار المعرفة - بيروت ، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م .
- اللباب في علوم الكتاب: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي (ت٧٧٥هـ) ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت ، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م

- لسان العرب: أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور (ت٧١١هـ)، دار صادر- بيروت ، ١٣٧٥هـ-١٩٥٦م .
- ما في القرآن الكريم دراسة نحوية : د. عبد الجبار فتحي زيدان ، ط٢ - الموصل ، ١٤٣٨هـ-٢٠١٨م .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي(ت٥٤٦هـ) ، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد ، ط٢ ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م .
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل : عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي ، اعتنى به : عبد المجيد طعمة حلي ، ط٢ ، دار المعرفة - بيروت ، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م .
- مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ) تحقيق: أسامة عبد العظيم ، ط١، دار الكتب العلمية - بيروت ٢٠١٠م .
- معاني الحروف : أبو الحسن علي بن عيسى الرّماني(ت٣٨٤هـ) ، تحقيق: عرفان بن سليم العشا ، المكتبة العصرية - صيدا/ بيروت ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م .
- معاني القرآن : أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي المعروف بالأخفش الأوسط(ت٢١٥هـ)، قدّم له وعلّق عليه ووضع فهارسه : إبراهيم شمس الدين ، ط٢، دار الكتب العلمية - بيروت ، ٢٠١١م .
- معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء(ت٢٠٧هـ) ، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه : إبراهيم شمس الدين ، ط١ ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م .
- معاني القرآن وإعرابه : أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل(ت٣١١هـ) ، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي ، ط١، عالم الكتب- بيروت، ١٤٠٨-١٩٨٨م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ) ، تحقيق وتعليق : بركات يوسف هبّود ، ط١، دار الأرقن بن أبي الأرقم -بيروت ، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني(ت٨٥٥هـ)، تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرين، ط١، دار السلام للطباعة والنشر- القاهرة، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م .
- المقتصد في شرح الايضاح: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني(ت٤٧١هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر-العراق، ١٩٨٢م .
- المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت٢٨٥هـ) ، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة ، عالم الكتب - بيروت ، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م



- نقباء الموصل، عُصن الآباء في بيت أهل العباء: وليم قاسم النقيب ، مكتب الخيال/ العراق، ٢٠١٢م .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط٢، دار الكتب العلمية-بيروت ، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م .